تطوّر تفكير النحاة في الجملة الخبرية

عبدالحليم محمد عبدالله*

الملخص

تعد الجملة الخبرية من أهم الجمل ذوات المحل الإعرابي، ومحلها الرفع في خبر المبتدأ وخبر إنّ وأخواتها، ومحلها النصب في خبر كان وأخواتها، وتعود الإشارات الأولى إلى هذه الجملة إلى زمن سيبويه الذي قال بها وبمحلها الإعرابي تطبيقيا ، وتبعه في ذلك النحاة الفراء والأخفش والمبّرد، والزجاج، ونصّ ابن السّرّاج على أن الجمل نوعان: جمل لا محل لها، وجمل لها محل، وجعل جملة الخبر علماً على الجمل التي لها محل، ونصَّ على أن محلها الرفع، وبهذا الشكل تكون الجملة الخبرية أخذت ملمح الاكتمال بدءًا من ابن السّرّاج مروراً بالفارسي وابن جني والجرجاني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي وانتهاء بابن هشام.

الكلمات المفتاحية: الجملة الخبرية، المبتدأ، الخبر، المحل الإعرابي، الرفع، النصب

* Dr., Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, abdulhalim.abdullah@gop.edu.tr

The Evolution of the Thinking of the Grammarians in Sentence's Predicates

Abstract

Sentence's predicate (ihbariyya) is considered from the most important sentences with the place of syntactical (I'raaby) and his place of raf', predicate of إن and his place of nasb in predicate of defective verbs like كان. The first signs of returning to this sentence to the time Sibawayh who said it and an his the place of syntactical in view of applied. The grammarians like al-Ahfash, al-Farra, al-Mubarrad, al-Zaccac followed him in that subject. Ibn al-Zaccac said that sentences are of two types: Sentences that the place of syntactical were; sentences that the misplace of syntactical were. al-Zaccac make a note of Sentence's predicate on sentence's the place of syntactical and said that its place is raf. Thus Sentence's predicate had perfect feature beginning from al-Farisî, İbn Genius, al-Curcânî, az-Zamahşarî, İbn Yaîsh, İbn Malik, ar-Radî to İbn Hisham.

Key Words: Place of syntactical, predicate (habar), subject (mubtada), grammarians of syntax, raf, nasb.

مقدمة

تعدّ الجملة ركنًا أساسيًفي الظ ّاهرة اللغوية ودراستها، ومع ذلك فإنَّ متقدمي النُّحاة لم يفردوا لها ُمصنفًّا أو بابًا في ُمصنَّف من ُمصنَّفاتهم حتى وقتٍ متأخِّرٍ، عندما أفرد ابن هشام 761هـ لهذا الموضوع الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب)، إذ قدّم حديثاً ناضجًا عن الجملة مصطلحًا ومنهجًا ومفهومًا وأقسامًا وأحكامًا وإعرابًا، ولا شكَّ أنَّ هذا الحديثَ الذي نقفُ عليه عندَ ابنِ هشامٍ ثمرةُ جهودِ سلفه المتناثرةِ في ثنايا أبوابٍ مختلفةٍ في مصنَّفاتِهم على مرِّ العصورِ وتتاليها، وكلُّ ذلك يحملُ على الإيمانِ بضرورةِ دراسةِ تطوُّرِ تفكيرِ النحاةِ بالجملةِ العربيةِ مصطلحًا ومفهومًا وأقسامًا وإعرابًا بدءًا من سيبويه 180هـ صاحب أوَّلِ

كتابٍ في النّحو وصلَ إلينا حتى ابن هشام ت761هـ صاحب مصنَّف كبير قسم جزءا كبيرا منه للبحث في الجملة مفهوما وأقساما وإعرابا.

والجديرُ بالذّكر أنّ المُحْدَثين من اللغويينَ العربِ على كثرةِ مصنفاتِهم في الجملةِ العربيةِ توزّعتْ جهودُهم في الجملةِ في منحيين: أحدُهما تعليميٌّ يحرص على ما يخدم إعراب الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها، وهذا ما نجده مثلا في كتاب (إعراب الجمل وأشباه الجمل) للدكتور فخر الدين قباوة، وفي كتاب (الجملة النحوية) للدكتور فتحي الدجني، والآخرُ تكميليٌّ نقديٌّ، ويتمثل المنحى الثاني لدراسات المحدثين للجملة بإعادة النظر في تقسيم الجملة ومفهومها، وهو درس تكميلي نقدي تقويمي لجهود النحاة في هذا الباب، وذلك في ضوء الدرس اللغوي الحديث، وهذا ما نجده مثلا في كتابي الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (بناء الجملة العربية) و(العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، كما نجده لدى الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) وغير ذلك من الدراسات المعنية في الجملة.

وفي ضوء ما تقدّم يتراءى للمرء أن تطور التفكير في الجملة العربية مفهوما وأقساما وإعرابا عند النحاة العرب لم يعطَ حقه من الدراسة في القديم ولا في الحديث، غير أنَّ الأمانة العلمّيةَ ومنهجية البحث تقتضيان الإشارة إلى أنّ كتاب (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) كان الرائد في هذا الباب للأستاذ الدكتور محمد عبدو فلفل، لكنه اقتصر على دراسة هذه المعالم لدى سيبويه فقط، ومن هنا انبثقت أهمية بحثي هذا، في أنه يرصد تطّور تفكير النحاة (من سيبويه 180هـ إلى ابن هشام761هـ) في الجملة الخبرية مفهوما ومصطلحا وأقساما وإعرابا، والوقوف على التطور الذي طرأ بين نحوي وآخر ابتداء بسيبويه وانتهاء بابن هشام، فغدا عملي متمما ومكملا لعمل الأستاذ محمد فلفل، وخصوصا أن الجملة الخبرية ـ كما يرى المعنيون بالدرس النحوي ـ والجمل ذوات المحلّ الإعرابي كانت الحافز الأساس للنحاة لِأنْ يفكروا في إعراب الجمل.

ولكنّ دراسة تطوّر تفكير النحاة في الجملة الخبرية خطوةٌ تحتاج إلى إتمام لاستقصاء تطور تفكير النحاة في إعراب الجمل كافة.

تطوّر تفكير النحاة في الجملة الخبرية

الجملة الخبرية من الجمل التي لها محل من الإعراب لأنها تقع موقع الخبر، ومحلّها هو محلّ الخبر الذي وقعت موقعه، فالرّفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في باب الأفعال الناقصة، وفيما يلي حصر معالم تطوّر تفكير النحاة فيها، وفق القضايا التالية:

1. الجملة الخبرية ومحلها الإعرابي

ثبت من الدراسات السّابقة أنَّ في كتاب سيبويه (180هـ)إشاراتٍ إلى وقوع الجملة خبرًا للمبتدأ وللفعل الناقص وللحرف المشبه بالفعل،[1] فمن وقوعها خبرًا للمبتدأ قول سيبويه: "فإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه، أنه في موضع (منطلقٌ) إذا قلت: عبدالله منطلقٌ، فهو في موضع هذاالذي بُني عليه الأول، وارتفع به، فإنما قلت: عبدُ الله فنسبته له ثّم بنيتَ عليه الفعلَ، ورفعته بالابتداء" [2] فسيبويه يشير في النص السّابق إلى أن (ضربته) وقع مبنيا على المبتدأ، وهذا التعبير اللغوي دلّ به سيبويه على الخبر، فالتركيب الفعلي (ضربته) وقع في موقع خبر للمبتدأ (زيدٌ)، فـ (ضربته) بمنزلة (منطلقٌ) في قولك: عبدالله منطلقٌ، ويشير سيبويه أيضا إلى لزوم الضّمير في الخبر الفعلي بقوله (فلزمته الهاء) وفي النص إلماحة إلى أن موضع الذي حلَّ محل الخبر هو الرّفع.

ومن وقوعها خبرًا للأحرف المشبهة بالفعل، قول سيبويه: "إذا قلت: عبدُ الله هل رأيتَه؟ فهذا الكلاُم في موضع المبني على المبتدأ الذي يَعمَلُ فيهفَيرفعُه ومثل ذلك: لْيتَ شعري أَعبدُ اللهذَمَّ أم زيدٌ؟ وليتَ شعري هلرأيتَه؟ فهذا في موضع خَبرِ ليتَ"[3] واللافت للنظر في نص سيبويه شيئان: إشارته إلى وقوع خبر الأحرف المشبهة بالفعل (فعلا

(1) ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص97

(2) الكتاب 1: 81 ولهذا المثال نظائر أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب، ينظر: 1: 84 و85 و97 و106 و127 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص97

(3) الكتاب 1: 236 ولهذا المثال نظائر أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب، ينظر: 1: 317 و357 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص97

وفاعلا)،[4] أو مبتدأ وخبرا، وهو ما سمي فيما بعد جملة، وتمثيله للجمل التي أوقعها خبرًا بجمل استفهامية[5].

ومن وقوعها خبرا للفعل الناقص قوله: "ومثله: أخذ يقول، فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في كان، إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبرٌ، كما أنه هاهنا خبر"[6] فالفعل (أخذ) كالفعل (كان) في أن خبر كليهما فعل مضارع، ولأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، فالمقصود بذلك وقوع الخبر جملة فعلية.

وللفراء (207هـ) إشارات أشار بها إلى جملة الخبر، ومن ذلك نصه على أنَّ التركيب هو خبر المبتدأ، ونصَّ على أنَّ موضعه الرّفع، قال في الآية الكريمة (ذلك الكتاب لا ريب فيه) [7]: "فإنه [أي: هدًى] رَفْعٌ من وجهين، ونَصْب من وجهين؛ إذا أردت بـ (الكتاب) أن يكون نعتًا لـ (ذلك)كان الهُدَى في موضع رفع لأنه خبر لـ (ذلك)؛ كأنك قلت: ذلك هُدًى لا شكّ فيه. وإن جعلت (لاَ رَيْبَ فِيهِ) خبره رفعت أيضا(هُدى) تجعله تابعا لموضع (لاَ رَيْبَ فِيهِ)؛ كما قال الله عزّ وجلّ: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [8] كأنه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك" [9] والملاحظ في هذا النص أن الفرَّاء نصَّ على أنَّ (لا ريب فيه) خبر للمبتدأ، وله إشارة يُفهم منها أن موضع التركيبِ الرّفعُ ، وأنه حاضر في ذهنه وواضح في قوله:"رفعت أيضا(هُدى) تجعله تابعا لموضع (لاَ رَيْبَ فِيهِ)"، وفي هذا النص نضج اصطلاحي في استخدام مصطلحات (الخبر والرّفع والموضع) قياسا على ما وُجِد في كتاب سيبويه.

ونصّ الأخفش (215هـ) على الجملة الخبرية، ونصّ على محلها رفعا ونصبا، ومن ذلك جعلُه الفعلَ المضارع خبرًا لـ (كان) الناقصة، ونصه على أن موضعه النصب، قال: "وقال:

---

(4) عرض د. محمد فلفل هذه القضية، واستدلّ بالأدلة المناسبة التي أثبتت أن مراد سيبويه بالفعل هو الجملة الفعلية. ينظر: معالم التفكير في الجملة، ص76-82

(5) الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب، ووقوعها جملة إنشائية محل خلاف بين النحاة. ينظر: الارتشاف، ص1115 ومعالم التفكير في الجملة، ص99

(6) الكتاب 3: 160

(7) سورة البقرة الآية 2

(8) سورة الأنعام الآية 92 و155

(9) معاني القرآن للفراء1: 112 ولهذا نظائر لدى الفراء. ينظر: 1: 78 و242 و377 و470 و2: 218 و3: 155

(مَن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنيا فَعِندَ اللهِ ثَوَابُ الدُّنيا وَالآخِرَةِ)[10] فموضع (كان) جزم، والجواب الفاء، وارتفعت (يريد) لأنه ليس فيه حرف عطف... و(يريد) في موضع نصب خبر (كان)"[11] فالفعل (يريد) . ويُقصد بالفعل الجملة الفعلية، لأن الفعل لا ينفصل عن الفاعل . في موضع نصب خبر لكان، ولعل دلالة الأخفش أكثر وضوحا في نصّه على أن الفعل أو التركيب الجملي الفعلي في محل نصب خبر كان.

ونصّ المبرد (285هـ) على محلية الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ، وللحرف المشبه بالفعل، ومحلها الرّفع أيضا،[12] ومن ذلك قوله: " وكذلك زيد يقوم ويقوم في موضع الخبر، وإن زيدا يقوم، (يقوم) في موضع خبر (إن)، وما كان منها في موضع المنصوب فنحو: كان زيد يقوم"[13]

وأشار إلى أنّ جملة خبر كان موضعها النصب، [14] ونصّ على أن خبر (كاد وجعل وأخذ وكرب) لا يكون إلا فعلا.[15]

وتعرّض الزّجّاج (311هـ) للجملة الخبرية في غير موضع، ومن ذلك إعرابه (أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)[16] :"وموضع (أولئك) رفع بالابتداء، و(الخاسرون) خبر الابتداء، و(هم) بمعنى الفصل، وهو الذي يسميه الكوفيون العماد، ويجوز أن يكون (أولئك) رفعا بالابتداء، وهو ابتداء ثان، والخاسرون خبر لـ (هم)، و(هم الخاسرون) خبر عن (أولئك)."[17] فـ (أولئك) مبتدأ، خبره جملة (هم الخاسرون) المكونة من مبتدأ وخبر على أحد وجهيها.

---

(10) سورة النساء الآية 134

(11) معاني القرآن للأخفش ص 247 ولهذا نظائر لدى الأخفش. ينظر: ص80 و92 و125 و189و208

(12) ينظر: المقتضب 1: 47 و2: 31–32 و295 و297 و300 و3: 57 و73 و89 و93 و108 و192 و262 و4: 80 و103 و115 و 116 و128 و133 و135 و152 و156 و279

(13) ينظر: المقتضب 2: 5

(14) المقتضب 3: 69 و70 و75 و 263

(15) المقتضب 3: 75

(16) سورة البقرة الآية 27

(17) معاني القرآن وإعرابه 1: 106 ولهذا نظائر. ينظر: 1: 203 و245 و290 و438 و2: 89 و149 و3: 298 و420 و437 و4: 107–108 و 178 و435

وذكر ابن السّرّاج (316هـ) الجملة الخبرية، وقال برفعها على المحل، لأن موضع خبر المبتدأ الرّفع،[18] وجعلها في بدء حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنه جعل الجمل نوعين من حيث الإعراب: جملا لها محل من الإعراب وجملا لا محل لها، قال: "اعلم أن الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له، وضرب له موضع، فأمّا الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها نحو قولك مبتدئا: زيد في الدار وعمرو عندك، فهذه لا موضع لها، الضّرب الثاني: الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك: زيد أبوه قائم، فـ(أبوه قائم) جملة موضعها رفع؛ لأنك لو جعلت موضعها اسما مفردا، نحو: منطلق، لصلح... لأن الأصل للمفرد والجملة فرع "[19] واللافت للانتباه في هذا النص أشياء: أولها أن ابن السّراج قسم الجمل من حيث المحل إلى قسمين: جمل لها محل، وجمل لا محل لها، وأسلافه من النحاة وإن أشاروا إلى محلية بعض الجمل أو صرّحوا بها، فإنهم لم يقابلوا بين الجمل التي لها محل والتي لا محل لها، وثانيها: أنَّ ابن السّرّاج صرّح بالمعيار في إعراب الجمل، وهو وقوعها موقع الاسم المفرد، وثالثها: تصريحه بأنّ إعراب المفرد أصل، وإعراب الجمل فرع عليه، والأخير منها: أنه جعل العَلَم على الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملةَ الابتدائية، وعلى الجمل التي لها محل من الإعراب جملة الخبر، فجملة (أبوه قائم) جملة محلها الرّفع لأنها وقعت موقع خبر المبتدأ، ونلاحظ هنا أن الاستخدام النحوي لمفهوم (الجملة الخبرية ومحلها الإعرابي) بات واضحًا جدًا في هذه المرحلة الزّمنية ، ولم يَجِدَّ جديدٌ على ما وجدناه لدى ابن السّرّاج.

ونصَّ الفارسي(377هـ) على الجملة الخبرية مع إشارته إلى أن موضعها الرّفع أو النصب أحيانا، ودون الإشارة إلى رفعها أو نصبها في الموضع أحيانا أخرى، [20] وكذلك ابن جني،

---

(18) يقول ابن السّرّاج: (الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف الأول مبتدأ له خبر والثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه...) الأصول 1: 58

(19) الأصول 2: 62 وينظر: 1: 60 و65 و71 و72 و88 و93 و99 و117 و231 و241 و254 و299 و2: 62 و 334 و352

(20) ينظر: الإيضاح العضدي، ص 43و 44 و47 و الحجة للقراء السبعة1: و198و200و 268 و269 و270 و274 و4: 235 و290 و5: 27 و146 و147 و464 و6: 374 والمسائل البغداديات، ص 114 و167 و445

[21] والجرجانيُّ،[22] والزّمخشري، [23] وابن يعيش،[24] وابن مالك، [25] والرّضي، [26] وابن هشام[27]

وخلاصة القول: كان قول سيبويه بجملة الخبر ومحلها إشاراتٍ تحتاج إلى تحليل وتوضيح، وأشار الفرَّاء إلى جملة الخبر بإشارات أوضح، فنص على أنَّ التركيب بأكمله هو خبر المبتدأ، ونصَّ على أنَّ موضعه الرّفع، ونصّ الأخفش على الجملة الخبرية، ونصّ على محلها رفعا ونصبا، ولعل دلالة الأخفش أكثر وضوحا في نصّه على أن الفعل أو التركيب الجملي الفعلي في محل نصب خبر كان، وصرّح المبرد بمحلية الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ وللحرف المشبه بالفعل ومحلها الرّفع، وأنّ جملة خبر (كان) موضعها النصب، ونصّ على أن خبر (كاد وجعل وأخذ وكرب) لا يكون إلا فعلا، وتعرّض الزّجاج للجملة الخبرية وصرَّح بمحليتها، وتحدّث عن جملة داخل جملة، وجعل ابن السّرّاج الجمل نوعين من حيث الإعراب: جملا لها محل من الإعراب، وجملا لا محل لها، وجعل جملة الخبر علَما على الجمل التي لها محل من الإعراب، وقال برفعها على المحل، ونلاحظ هنا أن الاستخدام النحوي لمفهوم (جملة الخبر ومحلها الإعرابي) بات واضحًا راسخًا لدى النحاة اللاحقين.

2. أنواع جملة الخبر

أفادت الدراسات السّابقة أن سيبويه (180هـ) أورد الخبر جملة فعلية، واسمية، وشرطية، فمن قبيل وقوع الخبر جملة فعلية[28] قال سيبويه: "والرّفع جائزٌ كما جاز في الواو وثُمَّ، وذلك

---

(21) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص289 والمحتسب 1: 224–225 و321 و2: 300 والخصائص1: 106 و186 و391و3: 315

(22) يُنظر: المقتصد، ص258 و274 و 291 و 292 ودلائل الإعجاز ص44 و الجمل في النحو، عبدالقاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، ط1: دمشق 1972 م. ص40–41

(23) يُنظر: المفصل، ص44 48و351 و357و363 و368 والكشاف 1: 74 و577 و589 و2: 7 و141 و391 و482 و675 و3: 308 و340 و474 و615 و621 و4: 174 و249 و329 و559و660

(24) يُنظر: شرح المفصل 1: 87 و88

(25) يُنظر: شرح التسهيل 1: 309 شرح الكافية الشّافية 1: 333 و334 و343 و344

(26) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 1: 246 وينظر: 237

(27) يُنظر: يُنظر: مغني اللبيب ص536

(28) ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص98

قولُك: لقيتُ القومَ حتّى عبدُ اللهلقيتُه، جعلتَ (عبد الله) مبتدأ، وجعلتَ(لقيتُه) مبنيًا عليه كما جاز في الابتداء... فإذا كان في الابتداء: (زيدٌلقيتُه) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ) جاز هاهنا الرّفع"[29]

أورد سيبويه الجملة الاسمية في موقع الخبر، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وإذا قلت: كنتُ زيدٌ مررتُ به، فقد صار هذا في موضع (أخاك) ومنع الفعل أن يعمل وكذلك: حَسِبْتُني عبدُ الله مررتُ به؛ لأنّ هذا الُم ضمَر المنصوبَ بمنزلة المرفوع في (كنتُ) لأنّه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في (كنتُ) وكاحتياجِ المبتدأ، فإنّما هذا في موضع خبره كما كان في موضع خبرِ كان" [30] فالجملة (زيد مررت به) مبتدأ وخبر، وهي جملة اسمية في محل نصب خبر كان.

ومن أمثلة وقوع الجملة الشّرطية خبرا قوله: "ومّما لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعًا قولك: أعبدُ الله إنْ تَرَهُ تضربْه؟ وكذلك إنْ طرحتَ الهاءمع قُبحه، فقلت: أعبدُ الله إنْ تَرَ تضربْ؟ فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنّه مجزوم، وهو جوابُ الفعل الأوّل، وليس للفعل الأوّل سبيلٌ" [31]

وأورد الفراء (207هـ) الخبر جملة فعلية، ومن ذلك قوله: "(وَالسَّارِقُوَالسَّارِقَةُفَاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا)[32] مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز؛ كما يجوز: (أزيدٌ ضربته، وأزيدًا ضربته). وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارِقة) لأنهما غيرُ مُوقّتين، فوجّهها توجيه الجزاء؛ كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعا، ولو أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصبُوجهَ الكلام"[33] فالنص السابق يوحي بأنَّ الفراء جعل الخبر جملة فعلية، وهي (فاقطعوا) والذي يرجّح ذلك قوله: (مرفوعان بما عاد من ذكرهما) وهذا يعني أنّ (السارق والسارقة) مرفوع على الابتداء، ورافعه جملة (فاقطعوا) بما فيها من ذكر وإضمار، وأوضح منها وقوع جملة (ضربته) خبرًا في (زيدٌ ضربته).

---

(29) الكتاب 1: 97 وينظر: 1: 81 و92 و97 و101 و105 و119 و146 و148 و149 و2: 154 و172

(30) الكتاب 1: 149 وينظر: 147

(31) الكتاب 1: 132 وينظر: 1: 52 و131 و134 و135 و3: 83

(32) سورة المائدة الآية 38

(33) معاني القرآن للفراء 1: 306 ولذلك نظائر. ينظر: 1: 78 و242 و377 و470

وأورد الفراء الخبر جملة اسمية، وذلك في قوله: "(إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ)[34] خبر (الَّذِينَ آَمَنُوا) في قوله: (إِنَّا لَا نُضِيعُ) وهو مثْل قول الشاعر:[35]

إِنَّ الخَليفةَ إِنَّ اللهَ سَرْبلَهُ * سِرْبالَ مُلْكٍ بها تُزْجَى الخَواتِيمُ"[36]

فالفراء جعل خبر (إن الذين) (إنا لا نضيع)، وهي جملة اسمية، ومثلها (إن الخليفة إن الله سربله).

وأورد الفراء الخبر جملة شرطية، وفي ذلك قوله:(قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ)[37] (من) في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاء التي عادت، وجواب الجزاء الفاء في قوله(فَهُوَ جَزَاؤُهُ)، ويكون قوله: (جزاؤه) الثانية مرتفعة بالمعنى المحمَّل في الجزاء وجوابه. ومثله في الكلام أن تقول: ماذا لي عندك؟ فيقول: لك عندي إن بشّرتني فلك أَلف درهم، كأنه قال: لك عندي هذا. وإن شئت جَعلت (مَن) في مذهب (الذي) وتدخل الفاء في خبرِ (مَن) إذا كانت على معنى (الذي) كما تقول: الذي يقوم فإنَّا نَقوم معه. وإن شئتَ جعلت الجزاءمرفوعاً بمَنْ خاصّةوصلتِها، كأنك قلت: جزاؤه الموجودُ في رَحْلِه"[38] فالفراء أشار إلى أنّ (من) اسم شرط، مرفوع بما بعده على الابتداء، وجوابه (فهو جزاؤه)، وعلى هذا الوجه يكون الشرط والجزاء خبرًا لـ (جزاؤه) الأولى، على أحد الوجهين اللذين عرض لهما.[39]

---

(34) سورة الكهف الآية 30 وتمامها (إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا)

(35) نسب البغدادي البيت إلى جرير، ونصّ على أن رواية الديوان مختلفة واللفظ فيها: يكفي الخليفة أن الله سربله... ينظر: الخزانة 10: 367-368

(36) معاني القرآن للفراء 2: 140ولذلك نظائر. ينظر: 2: 218 و3: 155

(37) سورة يوسف الآية 75 وتمامها (قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)

(38) معاني القرآن للفراء 2: 51-52

(39) عرض السمين الحلبي أربعة أوجه لهذه الآية، أحدها: أن يكونَ (جزاؤه) مبتدأً والضميرُ للسارق، و (مَنْ) شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و (مَنْ) وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول.

والوجه الثاني من الأوجه المتقدمة : أن يكون (جزاؤه) مبتدأً ، والهاءُ تعود على المسروق ، و(مَن وُجِدَ في رَحْلِه) خبره ، و (مَنْ) بمعنى الذي ، والتقدير : جزاء الصُّواع الذي وُجد في رَحْله ، كذلك كانت شريعتُهم : يُسْتَرَقُّ السارق ، فلذلك اسْتُرِقّوا في جزائه، وقوله (فهو جزاؤه) تقرير للحكم أي : فَأَخْذُ السارقِ نفسه هو جزاؤه لا غير كقولك تُؤَخَزِيدٍ أن يكسى ويُطْعَم ويُنْعم عليه ، فذلك حَقُّه، أي فهو حَقُّه لِتُقَرِّرما ذكرْتَه من

وكل ما أورده الأخفش(215هـ) من خبر جملة كان جملة فعلية أمرية[40] ومضارعية،[41] وماضوية.[42]

أما المبرد (285هـ) فقد صرّح في حديثه عن الخبر بأنَّ الجمل نوعان: اسمية[43] وفعلية،[44] وأوقع الجملة الشّرطية خبرًا، وصرّح بمحلها، إذ قال: "وتقول: أيُّ أصحابك مَن إنْيأتِا من يضربُ ه أخوه يكرْمه، لأنك جعلت الجزاء خبرًا عن أي" [45] والملاحظ في هذا النص أنَّ المبرّد جعل الجملة الشّرطية خبرًا للمبتدأ (أيّ)، وظاهر كلام المبرّد هنا يوحي أنَّ (مَن) شرطية، و(إنْ) بعدها شرطيةٌ أيضا، والشّرط لا يدخل على الشّرط،[46] ويبدو أن التركيب يستقيم أكثر إذا كانت (مَنْ) موصولة، وعلى هذا تكون الجملة الشّرطية صلة لـ(مَنْ)، وفي كلتا الحالين يكون المبرد قد تنبه إلى دلالة الجملة الشّرطية التي لا تستقل إلا بشرطها وجوابها، ويكون قد وظّفها توظيفًا إجرائيًا فجعلها كالفعل والفاعل، وكالمبتدأ والخبر.

أمَّا قول المبرد بالجملة الظرفية فالمتتبع لنصوص المبرّد يجد نفسه أمام موقفين متباينين له من الجملة الظرفية، فتارةً يجده مِّمن قال بها تطبيقيا، ويراه تارة أخرى ممن لم يقل بها، ولعلنا نبدأ بالموقف الأول الذي يشعر بأن للجملة الظرفية أصلاً عند المبرد.

استحقاق وتُلْزَمه ، قاله الزمخشري . ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه قال : والتقدير استعبادُ مَنْ وُجِد في رَحْله ، وقوله : (فهو جزاؤه) مبتدأ وخبر ، مؤكّد لمعنى الأول.

والوجه الثالث من الأوجه المتقدِّمة: أن يكون (جزاؤه) خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أُفْتَوا بقولهم: (مَنْ وُجِد في رَحْله فهو جزاؤه).

والوجه الرابع أن يكونَ (جزاؤه) مبتدأ، وخبرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما. ينظر: الدر المصون 6: 529-532

(40) يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ص80

(41) يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ص92 و148 و176 و208 و247 و338

(42) يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ص124

(43) يُنظر: المقتضب 3: 70 و263 و4: 105و133 و135 و156

(44) يُنظر: المقتضب 1: 47 و2: 2 و299 و3: 57 و 70 و263 و4: 108 و118و119 و128 و328

(45) المقتضب 2: 300، وينظر: 2: 66

(46) يُنظر حاشية التحقيق: المقتضب 2: 300

والذي يشعر بهذا الموقف قوله: في جملة الصّلة، التي لا تكون إلا كلاما مستغينا: وتكون الصّلة من "الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه، نحو: في الدار زيد، ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره"[47] ففصّل المبرّد القول في أنواع الصّلة، فهي صلة من فعل وفاعل، أو صلة من ابتداء وخبر، أو صلة من ظرف مع ما فيه، ويبدو أن للمبرد رأيا في الصّلة الظرفية من حيث اختلافها عن الجملتين الأخريين، ولولا ذلك لسكتَ عنها؛ إذ هي داخلة في إحداهما حسب المتعلق به المحذوف.

ويشعر بهذا الموقف أيضًا قبوله أن يرفع المصدر المؤول بالظرف، يقول: "فأما ما قيل في الآية التي ذكرنا قبل سوى القول الذي اخترناه وهي: (أَيعِدُكُم أَنَّكُم إذا مِتُّم وكُنتُم تُرابًا وعِظامًا أَنَّكُم مُخْرَجونَ)[48] فأن يكون (أَنَّكُم مُخْرَجونَ) مرتفعا بالظرف كأنه في التقدير: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، فهذا قول حسن جميل"[49] فقبوله أن يكون المصدر المؤول (أَنَّكُم مُخْرَجونَ) مرتفعًا بالظرف يُشعر بأن لدى المبرد إرهاصًا للقول بالجملة الظرفية بالمشهور نسبتها إلى غير الزّمخشري من النحاة.

---

(47) المقتضب 1: 19

(48) سورة المؤمنون الآية 35 وفي إعراب الآية "ستةُ أوجه، أحدُها: أنَّ اسم (أنَّ) الأولى مضافٌ لضميرِ الخطاب حُذِفَ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، والخبرُ قوله:: (إذَا مِتُّم) و (أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ) تكريرٌ لـ (أنَّ) الأولى للتأكيدِ والدلالـةِ على المحذوفِ والمعنى: أنَّ إخراجَكم إذا مِتُّم وكُنتُم. الثاني: أنَّ خبرَ (أنَّ) الأولى هو (مُخْرَجُون)، وهو العامل في (إذا)، وكُرِّرَتْ الثانيةُ توكيدًا لَمَّا طال الفصلُ. وإليه ذهبَ الجرميُّ والمبردُّ والفراءُ . الثالث: أنَّ (أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ) مُؤَولٌ بمصدرٍ مرفوع بفعلٍ محذوف، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ (إذا) الشّرطية، وإذا الشّرطيةُ وجوابُها المقدَّر خبرٌ لـ (أنَّكم) الأولى، تقديرُه: يَحْدُث أنكم مُخْرَجون. الرابع: كالثالثِ في كونِه مرفوعًا بفعلٍ مقدرٍ، إلاّ أنَّ هذا الفعلَ المقدَّر خبرٌ لـ (أنَّ) الأولى، وهو العاملُ في (إذا). الخامس: أنَّ خبر الأولى محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أنكم تُبْعَثُون، وهو العاملُ في الظرف، وأنَّ الثانية وما في حَيِّزِها بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه. السادس: أنَّ (أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ) مبتدأٌ، وخبرُه الظرفُ مقدَّما عليه، والجملةُ خبرٌ عن (أنكم) الأولى، والتقديرُ: أَيعِدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتَ موتِكم. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في (إذا)(مُخْرَجُون)على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حيِّز (أنَّ) لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها (مِتُّم) لأنه مضافٌ إليه، و (أنَّكم) وما في حَيِّزه في محلِّ نصبٍ أو جرّ بعد حَذْفِ الحرفِ، إذ الأصلُ: أَيعِدُكم بأنَّكم. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّر حرفُ جرّ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زيدًا خيرًا" الدر المصون 8: 333-334

(49) المقتضب 2: 357

أما الموقف الآخرللمبّرد مما اصطلح عليه فيما بعد بالجملة الظرفية، فيُشعر بأنه لم يقل بها، وإنما أجرى الظرف والجار والمجرور من قبيل إجراء المفردات، ومن ذلك قوله: "فإن قلتلك الشّاءُ شاةً ودرهمًا، كنت بالخيار، إن شئت رفعت؛ لأن (لك) ظرف، فهو بمنزلة قولك: عبدُ الله في الدار قائمٌ، وقائما، إن قلت: (قائمٌ) فإنما خبَّرت عن قيامه، وإن قلت: (قائما) فإنما خبرت عن كونه في هذا المحل فاستغنى الكلام به، ومن قال: في الدار عبد الله – وهو يريد أن يرفع القائم – فليس بكلام تام، لأنه لم يأت بخبر، وإنما (قائم) هو الخبر فـ (في الدار) ظرف للقائم لا لزيد، وإذا كان (في الدار) خبرا فهو لزيد لا لـ(قائم)" (50) فالجار والمجرور (لك)، أو (في الدار) في موضع الخبر، أو متعلقان بالخبر، إذا انتصب ما بعدهما على الحال.

وربما قدّر المبّرد عامل الظرف بالاستقرار، كما في قوله: "وإنما يكون ظرفا إذا تضمن شيئا نحو: زيد خلفك، لأن المعنى: زيدٌ مستقر في هذا الموضع، والخلف مفعول فيه" (51) فالعامل في الظرف الخبر المحذوف المقدر بـ مستقرٌّ، لكنه قد يطلق الخبر على الظرف من قبيل الدلالة على التعالق بين الظرف والخبر الذي عمل فيه، وربما صرّح بالاستقرار المحذوف ثمَّ أطلق الخبر على الجار والمجرور، ومن ذلك قوله: في إعراب (ويلٌ له) بالرّفع: "لأنه شيء مستقر فـ (ويل) مبتدأ و(له) خبره"(52) فالمبرِّد قدّر الاستقرار المحذوف بـ (مستقرٌّ) ثم قال و(له) خبره، ويبدو أن هذا الإطلاق من قبيل المسامحة اللفظية، لأن تقديره للاستقرار المحذوف من الدواعي العاملية التي تؤمّن في الجملة العامل في الظرف، فـ"الظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل"(53)

ومن ذلك أيضًا قوله: "وتقول: وسْطَ رأسِك دهنٌ يا فتى، لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع فأسكنت السّين ونصبت لأنه ظرف" (54) حيث جعل المبرد الظرف خبرًا، وإن كان معناه: استقرَّ في هذا الموضع.(55)

---

(50) المقتضب 3: 256–257

(51) المقتضب 3: 102

(52) المقتضب 3: 220

(53) المقتضب 2: 115 وينظر: 3: 56 و220

(54) المقتضب 4: 341

(55) ينظر للمزيد من تقدير المبرد للاستقرار مع الظرف والجار والمجرور أو إجرائهما مجرى المفردات:

أما ابن السّرّاج(316هـ) فقد نصّ على أنّ خبر المبتدأ يقع فيه أربعة أشياء، هي: الاسم والفعل والظرف والجملة، قال: " قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء: الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة"[56] فالخبر . كما يرى ابن السّرّاج . إما اسم مفرد، وإما ظرف أو جار ومجرور، وإما جملة فعلية أو اسمية، والتحقيق في هذا القول يفضي إلى أن الخبر أحد ثلاثة أشياء: اسم مفرد أو ظرف أو جملة على اختلاف نوعها، قال أبو حيان فيها: "الخبر مفرد وجملة، هذا تقسيم الجمهور، وذهب ابن السّرّاج إلى أن الظرف والمجرور قسمٌ برأسه، وليسا من قبيل المفرد، وليسا من قبيل الجملة، وزعم أبو علي أنه مذهبٌ حسن"[57] لكنه أومأ في موضع آخر إلى أن جملة الصّلة أربعة أنواع، إذ قال: "اعلم أن [الذي] لا تتم صلتها إلا بكلام تام[58]، وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف، والجزاء بشرطه وجوابه" [59] ولَمّا بين جملتي الخبر والصّلة من شبه كبير يلوح لي أن هذا القول إرهاص للفارسي بقسمته الرّباعية للجمل.

أمَّا الفارسي فقد جعل الجملة الخبرية أربعة أضرب (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية) بنصٍّ صريح، إذ قال: "وأمَّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطا وجزاء، والرّابع: أن تكون ظرفا"[60] ونصَّ ابن جني على أنَّ الخبر الجملة نوعان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر.[61]

المقتضب 3: 64و90 و4: 166-167 و300 و308

(56) الأصول 1: 65

(57) الارتشاف، ص1110

(58) إطلاق مصطلح الكلام على جملة صلة الموصول لا يجوز، وربما كان من قبيل التجوّز الذي يعبر عن عدم الفصل بين مصطلحي الجملة والكلام لدى النحاة المتقدمين.

(59) الأصول2: 266

(60) الإيضاح العضدي، ص 43ونُسب إليه منعه تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة، قال ابن هشام: "زيدٌ عالمٌ يفعلُ الخير، وزيدٌ رجلٌ يفعل الخير، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما" مغني اللبيب، ص781

(61) اللمع في العربية لابن جني، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت 1972م، ص26-27

وكذلك الجرجاني (471 أو 474هـ) جعلها أربعة أضرب في شرح الإيضاح،[62] وكذلك الزّمخشري(538هـ)،[63] أمَّا ابن يعيش (643هـ) فقد أرجع الجمل الخبرية بأضربها الأربعة إلى ضربين: فعلية واسمية، [64] وما سواهما مردود إليهما، قال: "واعلم أنه قسم الجملة على أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية... وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛لأن الشّرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشّرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي استقر" [65]

وأرجع ابن مالك(672هـ) الجمل الخبرية الأربع إلى اسمية وفعلية فحسب، بطريقة مختلفة عن ابن يعيش، قال ابن مالك: "الجملة الواقعة خبرا، إن كانت اسمية وإن كانت فعلية، فمثالها: (اللهَيُجْتَبِيإِلَيْهِمَنْيَشَاءُ) [66] ويدخل في الاسمية المصدرة بحرف عامل في المبتدأ،لشّرطيةُ المصدَّرةُ باسم غير معمول للشرط، ويدخل في الفعلية الشّرطيةُ المصدَّرةُ بحرف، أو باسم معمول للشرط..."[67] فابن مالك يردّ في النص السّابق الجملة الخبرية إلى نوعين هما: الجملة الاسمية التي تبدأ باسم، وأدخل فيها المصدرة بحرف عامل في المبتدأ، والشّرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، والجملة الفعلية التي تبدأ بفعل، وأدخل فيها الشّوطية المصدرة بحرف، والمصدرة باسم معمول للشرط.

وجعلها الرّضي(686هـ) اسمية وفعلية،[68] وجعلها ابن هشام(761هـ) ثلاثة أنواع: اسمية وفعلية وظرفية، قال: "انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية هي التي صدرها اسم، كـ زيدٌ قائم وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ قام زيد، وضُرِبَاللِّصُ، وكانَ زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيدٌ، وقُمْ، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟

---

(62) المقتصد، ص274

(63) المفصل، ص44

(64) جعل د. عبدالإله نبهان هذا التعقيب وغيره من معالم شخصية ابن يعيش النحوية الناضجة. ينظر: ابن يعيش النحوي، عبدالإله نبهان، ط1 منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997م، ص707

(65) شرح المفصل 1: 88-89

(66) سورة الشّورى، آية: 13

(67) شرح التسهيل 1: 309

(68) شرح الرضي على الكافية 1: 237

إذا قدّرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما،ومثّلَ الزمخشري لذلك بـ(في الدار) في قولك: زيد في الدار" [69] غير أن ابن هشام لم يذكر هذه الأقسام على أنها خاصة بجملة الخبر، بل هي أقسام الجملة عامة، ونصَّ على أنّ المرفوع في الجملة الظرفية فاعلٌ لا مبتدأ، وبهذا الشكل نفى أن يكون الخبر جملة ظرفية، فتبقى عنده جملة الخبر اسمية وفعلية.

وخلاصة القول: أورد سيبويه الخبر جملة فعلية واسمية وشرطية، ونصّ المبرد في حديثه عن الخبر على أنَّ الجمل نوعان: اسمية وفعلية ، وأوردَ الخبرَ جملة شرطية، ولدى ابن السّرّاج ميلٌ فهم في جملة الخبر على أنه إرهاص للفارسي بقسمته الرّباعية للجمل، أمَّا الفارسي فقد جعل الجملة الخبرية أربعة أضرب (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية) بنصٍّ صريح، وتابعه الجرجاني وكذلك الزّمخشري، وأرجعها ابن يعيش إلى ضربين: فعلية واسمية، وكذلك ابن مالك والرّضي، أما ابن هشام فجعلها ثلاثة أنواع: اسمية وفعلية وظرفية عامة.

3. جملة الخبر خبرية وإنشائية

يذهب أغلب النحاة إلى أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرية، لأن لها حكمًا وإثبات معنى للمخبر عنه، أمّا الإنشائية فلم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت، ولا تُعلم قبل التكلم بها، والجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ يراد منها الحكم، والخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولا فيُعدّ المتكلم إلى إظهاره للسامع لتحصل الفائدة المطلوبة.[70]

وقد أجاز سيبويه (180هـ) وقوع جملة الخبر جملة إنشائية، وتحدث عن ذلك في غير موضع، بل خصص لذلك بابًا، قال فيه: "هذا باب مِنَ الاستفهام يكون الاسُم فيه رَفعًا؛ لأنّك تبتدئُه تُنبِّهُ المخاطَبَ، ثمتَستفهم بعدَ ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مَرّةٍأَيتَه؟ وعبدُ الله هلْلقيتَه؟ وعمروٌ هلاّ قيتَه؟ وكذلك سائرُ حروف الاستفهام فالعاملُ فيهالابتداءُ ... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره فإن قلتَ: زيدٌ كم مّرة ً رأيتَ؟ فهو ضعيفٌ إلاّ أن تُدْخِلَ الهاَء"[71] وقال: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأت (عبدالله) فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم

---

(69) مغني اللبيب، ص492

(70) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص110 والجملة الوصفية لليث أسعد عبدالحميد، ص128

(71) الكتاب 1: 127 ولذلك نظائر، أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب. ينظر: 1: 139و 147 و157 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص99

بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر."[72] فمن خلال النصين السّابقين يتضح أنَّ سيبويه أجاز أن يكون الخبر استفهاما وأمرًا ونهيًا.

وللمبرّد (285هـ) كلام يُفهم منه أنه يشترط لجملة الخبر أن تكون جملة خبرية تحتمل الصّدق والكذب، قال: "هذا باب الابتداء، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام).[73] اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[74] فالمبرد تحدّث عن باب الابتداء، والحديث عن الابتداء يقتضي الحديث عن المبتدأ والخبر؛ لأنهما كالفعل والفاعل، متلازمان متكاملان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ومن ثَمَّ وصف المبرد هذا الباب بأنه خبر[75] (الذي هو قسيم الإنشاء)، فكأنّ لهذا الوصف دلالة على أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرا يحتمل الصّدق والكذب، ولكن للمبرد إيماءة خفية إلى أن هذه الجملة يمكن ألاّ تكون خبرية في معرض حديثه عن رتبة الفعل والفاعل، قال: "ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ يقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدما لكان موحدا، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا فقولك: عبد الله قائم، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به"[76] وليس وجه الإحالة عند المبرد أن تكون الجملة خبرًا، بل الإحالة أن يكون (عبدالله) فاعلا للفعل (قام)، في قوله: عبدُالله هل قام؟ لأنَّ (عبدالله) مبتدأ، والفعل وضميره في موضع الخبر، وسواء في ذلك أكان الرّابط ضميرًا مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا.

وأشار الزّجّاج (311هـ) إلى جواز كون الجملة الخبرية جملة إنشائية، ومن ذلك قوله: "وقوله عزّ وجلّ: (وقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَون: قُرَّةُ عينٍ لِي وَلَكَ)[77] رفع قرة عين على إضمار: هو

---

(72) الكتاب 1: 138

(73) المقصود بـ (الألف واللام) أي: المشتق المحلى بالألف واللام، أو الموصول بأل.

(74) المقتضب 3: 89

(75) لهذا الاستخدام نظائر عند المبرد. ينظر: المقتضب 3: 123 و128 و177

(76) المقتضب 4: 128

(77) سورة القصص الآية9 وتمامها (وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ: قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ)

قرة عين لي ولك، وهذا وقف على التمام، ويقبح رفعه على الابتداء، وأن يكون الخبر (لا تقتلوه) فيكون كأنه قد عرف أنه قرة عين له، ويجوز رفعه على الابتداء على بعد" [78] فالزّجاج في النص السّابق أجاز أن تكون جملة الخبر جملة إنشائية طلبية على تقدير (لا تقتلوه) على قبحٍ.

ونصّ ابن السّرّاج(316هـ) على أن حق جملة الخبر أن تكون خبرًا، قال: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك، مما لا يقال فيه: صدقت ولا كذبت" [79]

وأجاز أن يكون الخبر جملة إنشائية توسعا، ومن ذلك قوله: "وإن قدمت الأسماء فقلت: زيدٌ قطعت يده، كان قبيحا؛ لأنه يشبه الخبر، وهو جائزإذا لم يُشكل، وإذا قلت: زيد ليقطع الله يده، كان أمثل، لأنه غير ملبس، وهو على ذلك اتساع في الكلام؛ لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين، والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيد قم إليه وعمرو اضربه، اتساعا كما قالوا: زيد هل ضربته؟ فسدَّ الاستفهام مسد الخبر، وليس بخبر على الحقيقة"[80] والملاحظ أن ابن السّرّاج في نصيه السابقين استخدم مصطلح الخبر بمعنيين، جعلَ أحدهما مقابلا للمبتدأ، أي الركن الثاني من الجملة الاسمية، وجعل الثاني مقابلا للأمر والاستفهام والنهي والدعاء، مما لا يوصف بالصدق والكذب.

وقدنُقل عن ابن السّرّاج أنه التزم في الطلبية تقدير قول محذوف، قال أبو حيان: " فإن كانت الجملة طلبيةً، جاز وقوعها خبرًا... وليست على إضمار القول خلافًا لابن السّرّاج" [81] فإذا صحّ ما نسب إليه، فإن الجملة الطلبية جملة مقول القول، وجملة الخبر محذوفة. [82]

---

(78) معاني القرآن وإعرابه 4: 133 وينظر: 3: 158

(79) الأصول في النحو 1: 72 وينظر: 1: 62 و2: 170و171و299

(80) الأصول في النحو 2: 171–172

(81) ارتشاف الضرب، ص1115

(82) يُستأنس في هذه القضية بقول ابن السّرّاج في الجملة الإنشائية إذا وقعت صفة أو صلة، فإنها على تقدير جملةقول محذوفة، قال: "إذا قلت: أكرم بزيدٍ! وما أكرمه! ... فإذا قلت: أكرم من فلانٍ، فَقَدْ تَحصّلَ، وزالَ معنى التعجب، وجاز أن تصفَ به وتصل به، فنعم وبئس من هذا الباب، فإن أضمرت مع جميع هذه القولَ، جازَ فيهنَّ أن يكُنَّ صفاتٍ وصلاتٍ، لأن الكلام يصير خبرًا، فتقول: مررتُ برجلٍ يقالُ لَهُ: ما أحسنه، ويقالُ: أَحسنْ به وبرجلٍ تقولُ لَهُ: اضربْ زيدًا، وبالذي يقالُ لهُ: اضربْ زيدًا، وبالذي يقول: اضربْ

والأصل عند الفارسي(377هـ) في جملة الخبر أن تكون خبرية،[83] وأجاز وقوعها جملة طلبية،[84] وأجاز قوعها قَسَميَّة، كما في قوله: تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآ آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ)،[85] قال: "وموضع (ما) رفع بالابتداء،[86] والخبر (لتؤمنُنَّ به)، ولتؤمنن: متعلق بقسم محذوف، والمعنى: والله لتؤمنن به" [87] فالواضح من النص السابق أنَّ الفارسي أجاز وقوع الخبر جملة قسمية.

زيدًا، ومررتُ برجلٍ نِعْمَ الرجل هُو، أي تقولُ نِعْمَ الرجلُ هُو، وبالذي نِعْمَ الرجلُ هُوَ، أي: بالذي يقول: نِعْمَ الرجلُ هُو" الأصول 2: 268

(83) ينظر: الحجة للقراء السبعة 5: 58

(84) ينظر: الإيضاح العضدي، ص36

(85) سورة آل عمران الآية 81

(86) قال السمين الحلبي في (ما) في قوله: (لما معكم...)

قوله : (لَما آتَيْتُكُم) العامةُ : « لَما »بفتح اللام وتخفيف الميم ، وحمزةُ وحده على كسر اللام ، وسعيد بن جبير والحسن : لَمَّا بالفتح والتشديد . **فأمَّا قراءة العامة ففيها خمسة أوجه :**

أحدُها : أن تكون « ما »موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعل محذوف ، وذلك الفعلُ هو جوابُ القسم ، والتقدير : والله لَتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتابٍ ، قال هذا القائل : لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل ، فلما دَلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِف ، ثم قال تعالى : (ثم جاءكم رسول).

الوجه الثاني : وهو **قول أبي عليّ وغيره** أن تكونَ اللامُ في «لَما » جوابَ قوله: : (مِيثَاقَ النبيين) لأنه جارٍ مَجْرَى القسم ، فهي لامُ الابتداء المُتَلَقَّى بها القسمُ ، و(**ما**) **مبتدأةٌ موصولة** و « آتيناكم »صلتُها ، والعائد محذوف تقديره : آتيناكموه ، فَحُذِفَ لاستكمال شروطه ، و (من كتاب) حال : إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده ، وقوله : (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ) عطفٌ على الصلة ، و(لتؤمنُنَّ به) جوابُ قسمٍ مقدرٍ ، وهذا القسمُ المقدَّر وجوابهُ خبرٌ للمبتدأ الذي هو «لَما آتيتكم » ، والهاء في به تعود على المبتدأ ولا تعودُ على (رسول)، لئلا يلزَم خُلُوُّ الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربطُها بالمبتدأ .

الثالث : كما تقدم إلا أن اللام في (لما) لامُ التوطئة ، لأنَّ أَخْذَ الميثاق في معنى الاستحلاف ، وفي (لتؤمنُنَّ به) لامُ جوابِ القسم ، هذا كلام الزمخشري ثم قال : و(ما) تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط ، و (لتؤمنُنَّ) سادٌّ مسدَّ جوابِ القسم والشرط جميعاً ، وأن تكون بمعنى (الذي). وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط ، وتأتي غالباً مع (إنْ) ، أما مع الموصول فلا .

الرابع : أن اللام هي الموطئة و (ما) بعدها شرطيةٌ ، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو « آتيتكم » ، وهذا الفعلُ مستقبلٌ معنًى لكونه في حَيِّز الشرط ، ومَحلُّه الجزم والتقدير : والله لأيِّ شيء آتيتُكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا. و «لتؤمنُنَّ » جوابٌ لقوله : (أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النبيين) ، وجوابُ الشرط محذوفٌ سَدَّ جوابُ القسم مَسَدَّه ، والضميرُ في (به) عائدٌ على (رسول)

وأجاز ابن جني(392هـ) وقوعها جملة طلبية،[88] وكذلك الجرجاني(471أو 474)،[89] وأشار ابن يعيش(643هـ) في شرحه إلى أن جملة الخبر جملة خبرية،[90] وفنّد ابن مالك(672هـ) القول السّائد: إنّ الخبر حقّه أن يحتمل الصّدق والكذب، وهو لا يذهب مذهب النحاة الذين يقولون بوجوب كون جملة الخبر خبرية تحتمل الصّدق والكذب، وذلك لأن الجملة نائبة عن المفرد في الإخبار، والمفرد لا يحتمل الصّدق والكذب، ولذلك لا يشترط في

الخامس: أنَّ أصلَها (لَمَّا) بتشديدِ الميم فخففت ، وهذا قول ابن أبي إسحاق ، وسيأتي توجيهُ قراءة التشديد فَتُعْرَفُ مِنْ ثَمَّة .

وقرأ حمزة : «لِما » بكسرِ اللامِ خفيفةَ الميم أيضاً ، وفيها أربعةُ أوجه ، أحدهما : وهو أغربُها أن تكونَ اللام بمعنى (بعد)

الثاني : أن ا للاَم للتعليل، والثالث : أن تتعلَّقَ اللام بأخذ أي : لأجل إيتائي إياكم كيتَ وكيتَ أخذْتُ عليكم الميثاق ، وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه : لرعاية ما أتيتكم . والرابع : أن تتعلَّقَ بالميثاق لأنه مصدر ، أي توثَّقْنا عليهم لذلك

وأمَّا (ما) ففيها ثلاثةُ أوجه ، **أحدُها** : أنْ تكونَ مصدرية. **والثاني** : أنها موصولة بمعنى الذي وعائدُها محذوفٌ و(ثم جاءكم) عطف على الصلة ، والرابط لها با لموصول : إمَّا محذوفٌ تقديره : (به) وهو رأيُ سيبويه ، وإ مَّا لقيامِ الظاهر مقامَ المضمرِ وهو رأيُ الأخفش ، وإمَّا ضميرُ الاستقرار الذي تضمَّنه (معكم) وقد تقدَّم تحقيق ذلك . **والثالث**: أنها نكرةٌ موصوفة ، والجملةٌ بعدها صفتُها وعائدُها محذوف ، و(ثم جاءكم) عطفٌ على الصفة ، والكلامُ في الرابطِ كما تقدَّم فيها وهي صلة ، إلا أنَّ إقامة الظاهر مُقام الضمير في الصفة ممتنع ، لو قلت : مررت برجلٍ قام أبو عبد الله، على أن يكون (قام أبو عبد الله) صفة لرجل ، والرابطُ أبو عبد الله ، إذ هو الرجل في المعنى لم يَجُز ذلك ، وإن جاز في الصلة والخبر عند مَنْ يرى ذلك ، فيتعيَّن عَوْدُ ضمير محذوف .

وجوابُ قوله: (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ) قوله: (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) كما تقدم ، والضمير فيه (به) عائدٌ على (رسول)، ويجوز الفصلُ بين القسم والمقسم عليه بمثلِ هذا الجار والمجرور لو قلت: أقسمتُ للخير الذي بلغني عن عمرٍو لأُحْسِنَنَّ إليه، جاز. ينظر: الدر المصون 3: 284–293

(87) الحجة للقراء السبعة 3: 65

(88) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص388–389

(89) ينظر: المقتصد، ص318

(90) ينظر: شرح المفصل 1: 87 و 100

الفرع ما لم يشترط في الأصل.[91] وكلام ابن مالك فيه نظر، فالاسم المفرد مفردًا غير مركب مع غيره، يدل على معنى مفرد لا يصلح أن يوصف بالصّدق أو الكذب، ولكنه في العلاقة التركيبية كالخبرية والحالية والوصفية جزء دلالي من معنى مركب يصلح أن يوصف بالصّدق أو الكذب، والحديث هنا عن المعنى المركب لا عن المعنى المفرد.

وجوّز الرّضي(686هـ) أن تكون جملة الخبر خبرية أو طلبية أو قسمية، وذهب إلى أن النحاة الذين اشترطوا لها هذا القيد توهموا ذلك بسبب مصطلح (الخبر) الذي يدل دلالتين، إحداهما: الخبر الذي يحتمل الصّدق والكذب، والأخرى: دلالة الخبر على المسند في الجملة الاسمية، دليله على ذلك أن الخبر وقع جملة طلبية وقسمية، [92] وأجاز ابن هشام في جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية. [93]

وخلاصة القول: المشهور عند النحاة أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرية، لكنَّ مَنْ تناولهم البحثُ من النحاة أجازوا أن تكون جملة الخبر جملة إنشائية، بدءًا من سيبويه الذي خصص لذلك بابًا وانتهاءً بابن هشام.

4. دخول الفاء في جملة الخبر

لدى سيبويه (180هـ) ما يفهم منه قوله: بدخول الفاء في جملة الخبر، إذا كان المبتدأ مسبوقا بـ (أمَّا)، أو كان المبتدأ اسما موصولا دالا على العموم، ومن القبيل الأول قوله: "وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ (عبد الله) فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ لِتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر، ومثل ذلك: أَما زيدٌفاقتْلَه، فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء، ألاَ ترى أَنك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليلٌ على أَنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإِنْ شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على (عليك)، كأَنك قلت: عليكَ زيدًا فاقتلْه، وقد يَحْسُنُ ويستقيُم أَنْ تقولَ: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبنيًّا على مبتدأٍ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ"[94] ويفهم من النص السّابق أن الفاء تدخل في الخبر إذا سبق بـ أَّما، كقولك: أَّما زيدٌ فاقتله، أمَّا إن

---

(91) ينظر: شرح التسهيل 1: 309-310

(92) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 237- 238

(93) ينظر: مغني اللبيب ص536 و762

(94) الكتاب 1: 138 ولهذا المثال نظائر، أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب، ينظر: 1: 80-81 و385-386 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص99

تجرّدت الجملة من (أمّا) فقلت: زيدٌ فاضربه، فإن الأسلوب مختلف عن سابقه، إذ لا يستقيم عنده أن تجعل (زيدٌ) مبتدأ وتخبر عنه بالفعل المقترن بالفاء (فاضربه)، بل يستقيم الكلام على أن تجعله جملتين: هذا زيد، فاضربه، فتبتدئ بالأولى وتستأنف بالأخرى.

وتدخل الفاء في جملة الخبر عند سيبويه إذا كان المبتدأ اسما موصولا، ومن ذلك قوله: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان،لِم جاز دخول الفاء هاهنا و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان. فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء، إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلةٌ"[95] والملاحظ هنا أن سيبويه جعل لدخول الفاء في مثل هذا التركيب ميزة أسلوبية ودلالية، لأنها في المثال توجب الإعطاء مع وقوع الإتيان.[96]

أمَّا الفرَّاء (207هـ) فكان حديثه عن دخول الفاء في جملة الخبر أوسع، إذ أشار إلى أنّ المبتدأ إذا كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة جاز دخول الفاء في خبره، قال: "وكلّ اسمٍ وُصِلَ، مثل (مَن وما والذي) فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء والجزاءُ قد يجاب بالفاء. ولا يجوز: أخوك فهو قائم؛ لأنه اسم غير موصول، وكذلك:مالُك لي. فإن قلت:ما لَك جاز أن تقول: فهو لي. وإنْ ألقيت الفاء فصواب. وما ورَد عليك فقِسه على هذا. وكذلك النكرة الموصُولة. تقول: رَجُلٌ يقول الحقّ فهو أَحبُّ إلي مِن قائل الباطل، وإلقاء الفاء أجود فيكلّه من دخولها." [97] فالفرَّاء نصّ على أن الفاء تدخل على خبر الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة بالفعل، [98] كـ(مَن وما والذي)، واللافت للنظر في نص الفرَّاء أنه جعل دخول الفاء هاهنا جائزًا بقوله (وإن ألقيت الفاء فصواب)، أما دخولها الواجب

---

(95) الكتاب 3: 102 ولهذا المثال نظائر، أحصاها د. محمد فلفل في الكتاب، ينظر: 1: 80-81 و385-386 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص100

(96) للتوسع في هذه القضية ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص100

(97) معاني القرآن للفراء2: 104-105ولهذا نظائره لدى الفراء. ينظر: 1: 78 و3: 155

(98) بُني هذا الحكم على قوله: (النكرة الموصولة)، إذ خرج مصطلح الصلة لدى الفراء إلى ثلاثة معان: صلة الموصول، وصلة النكرة أي الصفة، والحرف الزائد، كما سيبين البحث، في جملة الصفة عند الفراء.

فهو بعد (أمَّا) ويتضح ذلك في النص التالي:"وقوله(فَأَمَّاالَّذِينَ اسْوَدَّتْوُجُوهُهُمْأَكَفَرْتُم) [99] يقال: (أّما) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مضمر، فلمَّا سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى – والله أعلم – فأّما الذين اسوّدت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء مع (فيقال). والقول قد يضمر." [100] والمستفاد من هذا النص شيئان: أولهما: أنّ دخول الفاء بعد (أّما) واجبٌ، لقوله (أّما لا بدّ لها من الفاء)، والآخر: أنَّ في هذا النص إشارة إلى حذف جملة الخبر في معرض القول، لقوله: (والمعنى – والله أعلم – فأّما الذين اسوّدت وجوههم فيقال: أكفرتم) فالفرَّاء نصَّ نصًّا صريحا على حالتي الوجوب والجواز في دخول الفاء في الخبر، وهذا ما عدمناه لدى سيبويه.

أما دخول الفاء على الخبر عند الأخفش (215هـ) فهذه مسألة تحتاج إلى الكثير من التأمل والتدقيق، ذلك لأن أغلب النحاة ينسب إلى الأخفش قوله: بجواز دخول الفاء في خبر المبتدأمطلقًا،[101] وذلك موضع شك، وأغلب الظن أنهم قوَّلوا الأخفش ما لم يقله، وبعض النحاة أخذ ذلك عن بعضهم الآخر، غير أنَّ الأخفش نصَّ على خلافه إذ قال: "وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: (والسّارقُ والسّارقةُ فاقطعوا أيديهما)[102]و(الزّانيةُ والزّاني فاجلدوا) [103] ليس في قوله: (فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبر مبتدأ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم"[104] فالذي صرّح به الأخفش ونصَّ عليه عدم جواز دخول الفاء في الخبر مطلقًا، ولو صحَّما نُسب إلى الأخفش لما كان من حرج لديه في جعل خبر (السّارقُ

---

(99) سورة آل عمران الآية 106

(100) معاني القرآن للفراء 1: 228–229

(101)نُسب إلى الأخفش غيُر ذلك، قال الرضي: "والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ، نحو: زيد فوجد، وأنشد:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وسيبويه يؤول مثله بنحو: هذه خولان فانكح. شرح الرضي على الكافية 1: 270 وينظر: الأصول في النحو 2: 168 والبغداديات، ص309 وسر صناعة الإعراب، ص260 ونسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل 1: 328 والمغني، ص219 وخزانة الأدب 4: 14

(102) سورة المائدة الآية 38

(103) سورة النور الآية 2

(104) معاني القرآن للأخفش ص 80

والزّانيةُ) (فاقطعوا) و(فاجلدوا)، وأظنّ أنه بريء مما قالوا، وهو في ذلك على مذهب سيبويه، على أن المبتدأ محذوف تقديره: اسم إشارة مناسب لمقام الخطاب، أو على أن الخبر محذوف تقديره: مما نقصّ عليكم، (لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن)

أما قول الأخفش بزيادة الفاء فكان في موضع محدد، وهو قوله: تعالى:"(أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)[105] وقوله (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[106] فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة (ما) ويكون الذي بعد الفاء بدلا من (أن) التي قبلها. وأجوده أن تكسر (إن) وأَن تجعل الفاء جواب المجازاة".[107] فالأخفش قال بزيادة الفاء هنا؛ لأنه موضع من مواضع كسر همزة إنَّ، وبزياتها يُخرَّج النص على أن المصدر المؤول الذي بعد الفاء بدل من المصدر المؤول الذي قبلها.[108]

والذي يجعل الظنَّ يقينا أنَّ الأخفش بريء مما نُسب إليه قوله: "وزعموا أنهم يقولون: أَخُوكَ فُوجِد، بل أخوك فَجُهِدَ، يريدون: أخوك وُجِدَ، وبل أخوك جُهِدَ، فيزيدون الفاء."[109] فالأمثلة التي نُسبت إلى الأخفش هي الأمثلة ذاتها التي أوردها الأخفش بعد قوله: (زعموا)، وقوله: (زعموا) لا يعني بالضّرورة أنه يجيز زيادة الفاء في الخبر مطلقًا، بل على العكس من ذلك، لأن (زعموا) ليس لها قيمة علمية في الرّواية الموثوقة، إذ ورد في اللسان أن الزّعم هو الحديث الذي لا سند له،[110] وورد في الحديث الشّريف: "بئس مطية الرّجل زعموا"[111]

---

(105) سورة التوبة الآية 63

(106) سورة الأنعام الآية 54

(107) معاني القرآن للأخفش ص 125

(108) على هذا التخريج لا يتم المعنى، مما لا يسمح بالقول بالبدلية، إذ لو كان كما قال، فأين خبر (أنَّ) الأولى؟

(109) معاني القرآن للأخفش ص 125

(110) وزاد في اللسان "وفي الحديث بئس مَطِيَّةُ الرجل زَعُموا؛ معناه أَن الرجل إِذا أَراد السَير إِلى بلد والظَّعْن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضي إِرَبه فشبه ما يقدّمه المتكلم أَمام كلامه ويتوصل به إِلى غرضه من قوله: زَعُموا كذا وكذا بالمطية التي يُتَوَصَّلُ بها إِلى الحاجة وإِنما يقال (زَعُموا) في حديث لا سند له ولا ثَبَتَ فيه وإِنما يحكى عن الأَلْسُنِ على سبيل البلاغ فذُمَّ من الحديث ما كان هذا سبيله" ينظر:

وتعجَّب ابن مالك مما نُسب إلى الأخفش في شرح الكافية واستبعده، قال ابن مالك: "وثبوت هذا عن الأخفش مستبعدٌ، وقد ظفرت له في كتابه (في معاني القرآن) بأنه موافق لسيبويه"[112]

أما مذهب الأخفش في ذلك فيتلخص بالتالي:

تدخل الفاء في الخبر بعد (أمَّا)، ودليله قوله: "قال:(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ)[113] أي فيقال لهم: ألم تكن آياتي تُتلى عليكم، ودخلت الفاء لمكان (أمَّا)"[114] فعدم وجود الفاء في الآية الكريمة هو الذي أحوج الأخفش لأن يقدّر خبرًا محذوفًا هو (فيقال لهم).

وتدخل الفاء في خبر الاسم الموصول إذا كان موصولا بالفعل،[115]إذ قال: "وقال: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)[116] فجعل الخبر بالفاء إذ كان الاسم (الذي) وصلته فعل لأنه في معنى (مَنْ). و(مَنْ) يكون جوابها بالفاء في المجازاة لأن معناها: من ينفق ماله فله كذا، وقال:(الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ)[117] وقال:(وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ)،[118] وهذا في القرآن والكلام كثير ومثله: الذي يأتينا فله درهم"[119] فنصُّ الأخفش يدلّ على أنَّ الخبر في الآية الأولى (فلهم أجرهم)، والخبر في الجملة الثانية (فلن يغفر الله لهم)، والخبر في الآية الثالثة (فلن يُضلَّ أعمالهم)، وجاز أن يقترن الخبر في ما

لسان العرب، مادة (زعم)

(111) سنن أبي داود، تعليق الألباني، ط: دار الكتاب العربي . بيروت، وزارة الأوقاف المصرية وجمعية المكنز الإسلامي4: 449

(112) شرح الكافية الشّافية 1: 374-376

(113) سورة الجاثية الآية 31

(114) معاني القرآن للأخفش ص 477

(115) ما انتهيت إليه يتفق كثيرا وما انتهى إليه د. شعبان صلاح في دراسته عن الأخفش. ينظر: الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، شعبان صلاح، ط1: دار غريب القاهرة 2006م، ص29

(116) سورة البقرة الآية 274

(117) سورة محمد الآية 34

(118) سورة محمد الآية 4

(119) معاني القرآن للأخفش ص 187 وينظر:80 و148 و176 و220-221 و242

مضى بالفاء لأنه خبر اسم موصول وصلته الفعل، وهذا الاشتراط لفعلية الصّلة لم نقف عليه عند سابقي الأخفش من أعلام البحث، إلا ما لُمح من ظلّ له عند الفرَّاء.

فالأخفش لم يجز دخول الفاء في الخبر مطلقا . كما نسب إليه . بل اشترط أن يكون بعد (أّما) أو أن يكون خبرا للموصول بالفعل لمشابهته جواب الشّرط، أّما الاسم المرفوع على الابتداء المجرد عن كل شيء فلا تصح الفاء في خبره،، لأنه ليس مما يصح أن يقترن بالفاء، فلا يجوز: عبدالله فمنطلقٌ، كما لم يجز (خولانُ فانكح) لكن ذلك لدى الأخفش على تأويل اسم مضمر مبتدأ (هؤلاء خولان)، وهو كتأويل سيبويه وإضماره.

وأشار المبرد (285هـ) إلى دخول الفاء في الخبر بعد (أّما) وبعد الاسم الموصول، وسماها فاء المجازاة، قال: " وكذلك قوله: عزّ وجل (وأّما الّذينَ سُعِدُوا فَفي الجَنَّةِ خَالِدينَ فيها)[120] ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عمر الجرمي (أَلَمْ يَعْلَموا أنه مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)[121] فالتقدير والله أعلم (فله نار جهنم) وردت (أنّ) توكيدا وإن كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء؛ لأن ما بعد فاء المجازة ابتداء، كقوله عزّ وجل: (قل إنَّ الَمْوتَالّذي تَفِرُّونَ مِنْه فإنَّه مُلاقيكُم)[122] فإنَّ في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كررت، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء، كقولك: من يأتني فإني سأكرمه"[123]

ووردت الفاء محذوفة في الخبر بعد (أّما)، وجعلها المبرد من الاضطرار الذي يجوز في الشّعر، إذ قال: "ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز كما قال:

أّما القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمو ولكنَّ سِرْباً في عِراضِ الَمواكِبِ"[124]

غيرأنَّ المبّرد لم يشر إلى أكثر من أن الفاء حذفت اضطرارا وهذا يُشعر بأن الفاء بعد (أما) واجبة.

وأجاز الزّجّاج (311هـ) دخول الفاء في خبر المبتدأ أو خبر (إنَّ) بعد الاسم الموصول ولا تدخل في خبر ليت.[125] وأوجب دخولها في جواب (أما)، فإنْ حُذفت فعلى حذف جملة

---

(120) سورة هود الآية 108

(121) سورة التوبة الآية 63

(122) سورة الجمعة الآية 8

(123) المقتضب 2: 356 وينظر: 3: 27

(124) المقتضب 2: 71

الخبر المقدرة بالقول، إذ قال: "وقوله جلّ وعلا: (فأمَّا الذين اسودّت وجوههم) ...وجواب (أمّا) محذوف مع القول، المعنى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، وحُذِف القول لأن في الكلام دليلا عليه"(126)

وأشار ابن السّرّاج (316هـ) إلى أن الفاء تدخل في خبر المبتدأ بعد (أما)، قال: "تقول: و(أمَّا) فإنما تذكرها بعد كلام قد تقدّم، أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر، فاختصصت بعض من ذكر، وحققت الخبر عنه، ألا ترى أنّ القائل يقول: زيدٌ وعمرٌو في الدار، فتقول: أما زيدٌ ففي الدار، وأما عمرٌو ففي السّوق، وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئا بشيء"(127) فابن السّرّاج بيَّن في النص السّابق أن الفاء تدخل في الخبر بعد (أما)، لتتبع الخبر الذي بعدها بالمبتدأ الذي قبلها.

وذكر أن لفاء تدخل في خبر (الذي) إذا كانت صلته فعلاً، وتدخل في خبر النكرة الموصوفة بالفعل، وفي خبر(كل) لما في هذه الأنماط الثلاثة من معنى الجزاء، قال: "واعلم أنه إذا كان صلة (الذي) فعلا جاز أن يدخل الفاء في الخبر، نحو: الذي قام فله درهم،(128) والذي جاءني فأنا أكرمه، شبه هذا بالجزاء؛ لأنّ قولك: (فله درهم) تبع المجيء، وكذلك هو في الصّفة، تقول: كلُّ رجل جاءني فله درهم، وكلُّ رجل قام فإني أكرمه، والأصل في جميع هذا طرح الفاء، وأنت في ذكرها مخير إلا أنها إذا دخلت ضارع الكلام الجزاء، ويبين أن الخبر من أجل الفعل، ولذلك لم يجز أن تدخل الفاء في كل حال، وبـ(إنْ) (129) لو قلت: الذي إن قمت قام فله درهم، لم يجز؛ لأن معنى الجزاء قد تم في الصّلة... إلا أن الفرق بين الذي وبين الجزاء الخالصّ أن الفعل الذي في صلة (الذي) يجوز أن يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا، والجزاء لا يكون إلا مستقبلا، وإذا جاءت الفاء فحق الصّلة أن تكون على اللفظ

---

(125) معاني القرآن وإعرابه 1: 391 ولهذا نظائر. ينظر: 1: 358 و2: 170و171 و407 و3: 158 و4: 338-339

(126) معاني القرآن وإعرابه 1: 454

(127) الأصول 1: 62

(128) ورد النص المطبوع كما يلي: (نحو: قام فله درهم، والذي جاءني...) ولعله تصحيف، ولعل المناسب ما أثبته أعلاه: (نحو: الذي قام فله درهم...)

(129) ورد النص المطبوع كما يلي: (بأن) ولعله تصحيف، ولعل المناسب ما أثبته أعلاه: (بـ إنْ) والمثال الذي أورده ابن السّراج يؤكّد ذلك، علماً أن المحقق وضع [بأن] بين معقوفتين.

الذي يحسن في الجزاء في اللفظ"[130] فابن السّراج ذكر في النص السّابق أنّ الفاء تدخل في خبر (الذي) إذا كانت صلته فعلاً، وفي خبر النكرة الموصوفة بالفعل، وأشار إلى أن دخول الفاء في كل ما سبق ليس واجبًا، وإنما جائز، وإنما دخلت الفاء لما بينها وبين الشّرط من تشابه، ولهذا أشار ابن السّرّاج إلى أنَّ صلة (الذي) إذا دخلت الفاء في خبره، وجب أن تضارع الجزاء فتدل على المستقبل لا على المضيّ.

وتدخل الفاء في خبر (إنّ) إذا دخلت على الاسم الموصول، ولا يصحّ أن تدخل على خبر (ليت ولعل كأنَّ)، قال: "إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم، ولا يحسن: ليت الذي يأتينا فله درهم، ولا: لعل الذي يأتينا فنكرمه؛ لأنّ هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة، ولا يحسن: كأن الذي يأتينا فله درهم، لأنّ معنى الجزاء إنما يكون على ما يأتي لا على ما كان، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفش"[131]

وتحدث الفارسي(377هـ) عن دخول الفاء في الخبر، إذا كان المبتدأ اسما موصولا بالفعل،[132] وقد تدخل الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصوفا بموصول، [133] وقد تدخل الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة،[134] واشترط الجرجاني (471 أو 474هـ) لدخولها في خبر الموصول شريطتين: أن يكون موصولا بالفعل أو الظرف، والثانية أن يكون الموصول شائعًا غير مخصوص، وتدخل في خبر النكرات الموصوفة [135]

وأجاز الزّمخشري(538هـ) دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشّرط، ويكون ذلك في الموصول والنكرة الموصوفة إذا وُصلا بالفعل أو الظرف أو وُصفا بهما، ولا يكون ذلك في خبر ليت ولعل،[136] وتدخل الفاء على خبر المبتدأ بعد (أمّا). [137] وكذلك ابن يعيش غير أنه منع دخولها في خبر (كأنَّ) أيضًا[138]

---

(130) الأصول 2: 272. وينظر: 2: 191 و273 و356

(131) الأصول 2: 168

(132) ينظر: الإيضاح العضدي، ص55 والحجة للقراء السبعة 1: 45 و 3: 108

(133) ينظر: الحجة للقراء السبعة 1: 42

(134) ينظر: الإيضاح العضدي، ص56

(135) ينظر: المقتصد، ص321 و322 و325

(136) ينظر: المفصل، ص47 والكشاف 1: 376 و694

وأجاز ابن مالك(672هـ) دخول الفاء على جملة الخبر، ولدخولها على الخبر حكمان: واجبٌ بعد (أّما)، وجائزٌ بعد مبتدأ واقع موقع (من أو ما الشّرطيتين أو أل الموصولة) بمستقبل عام، أو اسم موصول بالشّروط السّابقة، أو نكرة عامة، أو خبر (كل).[139] وكذلك الرّضي(686هـ)،[140] وأشار ابن هشام (761هـ) إلى أن الفاء تدخل في خبر الاسم الموصول لعمومه واستقبال الفعل بعده، [141] وتدخل في خبر (كل)، [142] وفي الخبر بعد أّما. [143]

ومما سبق يتبّين لنا أن سيبويه أشار إلى دخول الفاء في جملة الخبر، إذا كان المبتدأ مسبوقا بـ (أمَّا) أو كان المبتدأ اسما موصولا، وبتعبير آخر إذا كان دالا على العموم، ففصَّل النحاة القول فيها، فنصّ الفرَّاء على أنّ المبتدأ إذا كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة جاز دخول الفاء في خبره، وأوجب دخولها بعد (أمَّا) وكذلك الأخفش، وهو على مذهب سيبويه في هذه القضية، على أنه اشترط فعلية الصّلة لأن معنى هذه الفاء هو المجازاة، وأشار المبرد إلى دخول الفاء في الخبر بعد (أّما) وبعد (من) الموصولة، وسماها فاء المجازاة، وزاد الزّجاج القول بجواز دخول الفاء في خبر المبتدأ أو خبر (إنَّ) بعد الاسم الموصول وعدم جوازه في خبر ليت، وزاد ابن السّرّاج أن الفاء لا تدخل في خبر كأنَّ وليت ولعل، واشترط الجرجاني لدخولها في خبر الموصول والنكرة الموصوفة شريطتين: أن يكون موصولا أو موصوفا بالفعل أو الظرف، والثانية أن يكون الموصول أو الموصوف شائعًا غير مخصوص، وزاد ابن مالك جواز دخولها في جملة الخبر بعد مبتدأ واقع موقع (من أو ما الشّرطيتين أو أل الموصولة) بمستقبل عام، أو اسم موصول بشروط سابقيه، أو نكرة عامة، أو خبر (كل).

5. الرّابط وحذفه

---

(137) الكشاف 4: 752

(138) ينظر: شرح المفصل 1: 100-101

(139) شرح التسهيل 1: 328 وُينظر: شرح الكافية الشّافية 1: 374-376

(140) شرح الرضي على الكافية 1: 267-269

(141) ينظر: أوضح المسالك، ص211 -212 والمغني، ص 219 و608

(142) ينظر: المغني، ص268

(143) ينظر: المغني، ص80 و82

نص سيبويه (180هـ) على أنه لا بدَّ في جملة الخبر من رابط يربطها بما تخبر عنه، قال: "لو قلت: أزيد إن تأتك أمة الله تضربها، لم يجز، لأنك ابتدأت زيدًا، ولا بد من خبر، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتى يكون فيه ضميره."[144] فسيبويه يشير بنصّ واضحٍ إلى أنّ الخبر لابد له من ضمير يربطه بالمخبر عنه.

ولسيبويه إلماحة يُفهم منها أنّ الرّابط قد يكون تكرار الاسم المظهر، ومن ذلك الاستغناء عن الضّمير الرّابط في جملة المفعول الثاني الذي أصله خبر للمبتدأ بالاسم الظاهر، قال: " قال الشّاعر، وهو سواد بن عدي:[145]

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقِيرا

فأعاد الإظهار"[146] فسيبويه جعل الرّابط في النص السّابق إعادة لفظ المبتدأ، وهذا هو مراده بـ أعاد الإظهار.

وحذف الضّمير الرّابط المنصوب من جملة الخبر مما اختُلف فيه، وفيه تفصيل، وقد نسب إلى جمهور البصريين عامة أنَّ هذا الحذف لا يجوز، وأنَّ سيبويه يجوّزه في الشّعر،[147] قال سيبويه: "ولا يحسُنُ في الكلام أن يجعلَ الفعلَ مبنّيا على الاسم، ولا يذكر علامةَ إضمارِ الأول حتى يخرج من لفظِ الإعمال في الأول، ومن حالِ بناء الاسم عليه، ويَشْغَلَه بغير الأول، حتى يتتبع من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشّعر، وهو ضعيفٌ في الكلام، قال الشّاعر، وهو أبو النجم العِجْلي:[148]

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذَنْباكلُّه لم أَصْنَعِ

---

(144) الكتاب 1: 135

(145) ورد اسم الشّاعر في طبعة بولاق البيت لـ (سوادة بن عدي)، وفي شرح شواهد للشنتمري في الحاشية أيضًا، وفي الخزانة أيضًا. ينظر: الكتاب ط: بولاق 1: 30 وخزانة الأدب 1: 181

والمعنى في البيت: وصف أن الموتَ لا يفوته شيء، ومعنى يسبق: يفوت، والتنغيص: تنكيد العيش وتكديره، أي: إذا ذكره الإنسان تنغَّص. ينظر: الكتاب طبعة بولاق 1: 30

(146) الكتاب 1: 62

(147) ينظر: الارتشاف، ص1118–1119 ونتائج الفكر، ص337 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص101

(148) ديوانه، ص24 والمعنى فيه: أن زوجه أم الخيار عابت عليه الشّيب والصلع والشّيخوخة... عن حاشية المحقق.

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشّعر؛ لأنّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ ... وزعموا أنّ بعض العرب يقول:شَهْرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى يُريد:تَرَى فيه، وقال: [149]

ثَلاثةٌ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا فأَخْزَى الله رابِعَتَهُ وُدُ

فهذا ضعيفٌ،والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنّما شبّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن؛ لأن (رأيتُ) تمامُ الاسمِ بهتمٌ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرِهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ (اشْهِيبابٍ) فقالوا: (اشْهِباب)، وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ"[150] فالثابت في هذا النص أن سيبويه استدل على أن الضّمير المنصوب في جملة الخبر محذوف، فضعَّفه، وقيكون حذف العائد المنصوب في جملة الخبر يُقاس على حذف العائد نفسه في جملة الصّفة والصّلة، غير أن حذفه في الصّلة أكثر، لكنه دون الإثبات، وحذفه في الصّفة كثير، لكنه دون الحذف في الصّلة، وحذفه في الخبر قليل وقبيح.[151]

غير أنَّ د. محمد فلفل لم يطمئنَّ إلى الموقف الذي نسب إلى سيبويه، لأن سيبويه "أشار إلى لزوم التصريح بهذا الضّمير... واللافت في كلام سيبويه هنا أنّ حذْفَ هذا الضّمير عنده ضعيفٌ في الكلام وغير حسن، بل هو ضعيفٌ في قول الشّاعر هذا نفسه؛ لأنه. كما يُفهم من كلام سيبويه . حذفٌ لم يدعُ إليه المحافظة على الوزن، وليس في هذا كله دليل قاطع على أنَّ هذا الحذف عنده خاص بالشّعر للضرورة، يؤنس بذلك أن الرّجل لم يزد في ذلك على أن وصفه بغير الحسن أي بالقبح... والرّاجح أن وصف سيبويه للظاهرة بالقبح لا يعني بالضّرورة عدم جوازها عنده ما لم تدل قرينة أخرى على ذلك، يضاف إلى هذا أن لدى سيبويه ما يوحي بقبوله أن يكون هذا الضّمير الرّابط منويا مقدرا"[152]

ونص الفرّاء (207 هـ) على الضّمير العائد في جملة الخبر وعلى حذفه، فمن نصه على الضّمير العائد قوله: قال: "وقوله: (يَغْشَىطَائِفَةً مِنْكُم وطائفةٌقَدْأَهَمَّتْهُمْأَنفُسُهُمْ)[153] ترفع

---

(149) البيت من الأبيات المجهولة في الكتاب، ويجوز أن يريد بثلاث نسوة تزوجهنَّ، ويجوز أن يريد: ثلاث نسوة هوينه فقتلهنّ هواه، أو غير ذلك... عن حاشية المحقق

(150) الكتاب 1: 85-87

(151) ينظر: شرح السيرافي، كتاب سيبويه طبعة بولاق 1: 45 وارتشاف الضرب، ص1916

(152) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص 101 – 102

(153) سورة آل عمران الآية 154

الطائفة بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها"[154] فالفرَّاء أشار بقوله (ترفع الطائفة بقوله أهمتهم) إلى أنّ (طائفة) مبتدأ و(أهمتهم) خبره، لأن المبتدأ والخبر مترافعان على رأي النحاة الكوفيين، ونصّ على الضّمير العائد في جملة الخبر بقوله: (بما رجع من ذكرها)، وفي هذا النص ما يُشعر بوجوب العائد في جملة الخبر، لأنّه قيَّد الحكم بالباء التي أفادت معنى السّببية في قوله: السّابق: ((ترفع(الطائفة) بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها))، فكأنه قال: ترفع المبتدأ (طائفة) بـ(أهمتهم) بسبب الضّمير العائد الذي جعل (أهمتهم) خبرًا.

ومن نصه على حذف الضّمير العائد إذا كان المبتدأ لفظ (كلّ) في قوله: " العرب في (كل) تختار الرّفع، وقع الفعل على راجع الذكرِ أو لم يقع. وسمعت العرب تقول: (وكُلُّ شَيءٍ أَحْصَيْناه فُي إَمامٍ مُبِينٍ)[155] بالرّفع وقد رجع ذكره، وأنشدوني فيما لم يقع الفعلُ على راجع ذكرِه: [156]

فقالوا تَعَرَّفْها المنازِلَ مِن مِنًى وما كلُّ من يَغْشَى مِنًى أنا عارِفُ
أَلِفْنا دِيارا لم تكن مِن دِيارِنا ومِنْ تَأَلّفْ بالكرامَةِ يَأْلَفُ

فلم يقع (عارف) على (كلّ)؛ وذلك أن في (كلّ) تأويل: وما من أحد يغشى مِنًى أنا عارف، ولو نصبت لكان صوابا، وما سمعته إلا رفعا. وقال الآخر:

قدعَرِقَت أمُّ الخِيارِ تَدّعِي علي ذنباكلُّه لم أَصنعِ"[157]

فنص الفرَّاء يوحي بقوله بجواز حذف الضّمير العائد المنصوب إذا كان ضمير المفعول للفعل أو للاسم المشتق، وهذا الذي قدّم به الفرَّاء (وقع الفعل على راجع الذكرِ أو لم يقع)، ثمَّ مثّل له بجمل فيها عائد وأخرى حذف عائدها.

---

(154) معاني القرآن للفراء 1: 240-241

(155) سورة يس الآية 12 وتمامها (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ) وروايتها بنصب (كل)

(156) البيتان لمزاحم العقيلي، والمعنى فيه: وصَفَ أنه اجتمع بمحبوبته في الحج فجعل يتفقَّدها فقيل له تعرَّفها بالمنازل من منى، وهي حيث ينزلون أيام رمي الجمار، فزعم أنه لا يعرف كل من وافى منى يسأله عنها؛ لأنه لا يسأل عنها إلا من يعرفه ويعرفها. ينظر: شرح الشّواهد في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق 1: 36-37

(157) معاني القرآن للفراء 1: 242 وينظر: 2: 218

وأشار الأخفش (215هـ) إلى حذف الضّمير العائد المجرور في جملة الخبر، ومن ذلك قوله: في الآية الكريمة: "(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا)[158] فخبر (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ) (يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَ مَوْتِهِم) ولم يذكر (بَعْدَ مَوْتِهِمْ) كما يحذف بعض الكلام يقول: يَنْبَغِي لَهُنَّ أَنْ يَتَرَبَّصْنَ، فَلَمَا حذف (يَنْبَغِي) وقع (يَتَرَبَّصْنَ) موقعه"[159] فالخبر في هذه الآية (يتربصن) لا ضمير فيه يعود على المبتدأ، إذ المبتدأ (الذين) جمع مذكر، والخبر (يتربصن) يدل على جمع مؤنث، ولا سبيل لأن تجعل ها الضمير يعود على المبتدأ، فقدّر الأخفش ضميرًا مناسبًا في كلام محذوف يصلح لأن يكون عائدًا، وهذا الفعل يوحي بأهمية الضمير العائد في جملة الخبر لدى النحاة، ولولا ذلك ما تكلّف كل هذا التكلف ليوجد الضمير.

ونسب أبو حيان إليه القول بجواز وقوع المضمر مكان مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ. و"التقدير: يتربصن أزواجهم، أجاز ذلك الأخفش والكسائي ومنعه الجمهور، وقال ابن الحاج: خُرِّج على حذف مضاف (أي أزواج الذين يتوفون)، وقال الأخفش: بعدهم أو بعد موتهم، وقال المبرد: أزواجهم يتربصن، حذف المبتدأ"[160]

ونصَّ المبرد (285هـ) إلى أن جملة الخبر لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ. قال: "فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر... ولو قلت: زيد قام عمرو، لم يجز؛ لأنك ذكرت اسما ولم تخبر عنه بشيء، وإنما خبرت عن غيره فإذا قلت: عبد الله قام، فـ (عبدالله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل... وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا فقولك: عبد الله قائم، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به"[161]

وأشار الزّجّاج (311هـ) إلى الضّمير الرّابط لجملة الخبر،[162] ومما يُذكر له أنه جعل اسم الإشارة إلى المبتدأ رابطًا، ومن ذلك قوله: "وقوله:﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا

(158) سورة البقرة الآية 234 وتمامها (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

(159) معاني القرآن للأخفش ص 189

(160) الارتشاف، ص1118

(161) المقتضب 4: 128 وينظر:2: 295 و4: 120و193 و194

(162) معاني القرآن وإعرابه 3: 121

خَالِدُونَ)[163] (أولئك) رفع بالابتداء، و(أصحاب) خبر، و(هم) والجملة خبر (الذين)، ويرجع على (الذين) أسماء الإشارة، أعني أولئك"[164]

ونصّ ابن السّرّاج على أنّ جملة الخبر لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، [165]وقد يحذف شيء من الخبر في الجمل، وقد يحذف الضّمير الرّاجع إذا كان مجرورا بـ من، كقولك: السمن منوان بدرهم.[166]

ونص الفارسي على وجوب وجود الرّابط في جملة الخبر، [167] وقد يكون الرّابط هو كون الخبر المبتدأ نفسه في المعنى كما في قوله: تعالى: (لكنا هو الله ربي)[168]، كما في قوله: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)[169] وقوله: (قل هو الله أحد)[170] فالرّابط علامة الحديث والقصة. [171] غير أن كلام الفارسي يوحي بأن الرّابط هو الضّمير، وليس الأمر على هذا النحو، وإنما كون الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى.

على أن الفارسي نصّ أيضًا على إمكانية حذف الرّابط مع أهميته، قال: " وقد تحذف الرّواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول."[172]

وأشار ابن جني إلى ضرورة الضّمير الرّابط في جملة الخبر، [173] وأجاز وقوع الاسم الظاهر مكان المضمر "كقولهم: زيدٌ قام بنو محمدٍ، إذا كان محمد أباهم، فكأنه قال: زيدٌ قام

---

(163) سورة الأعراف الآية 42 وتمامها (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)

(164) معاني القرآن وإعرابه 2: 339

(165) الأصول 1: 65

(166) الأصول 1: 69

(167) الإيضاح العضدي، ص50 وينظر: 43 و44 و47 و51

(168) سورة الكهف الآية 38 وتمامها (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا)

(169) سورة الأنبياء الآية 97 وتمامها (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ)

(170) سورة الإخلاص الآية 1

(171) يُنظر: الحجة للقراء السبعة 5: 146-147

(172) الإيضاح، ص44-45

(173) المحتسب 1: 150 وينظر: 1: 236 و 349 و2: 29 و30 و33 و34 والخصائص1: 106 و186 و3: 315

في جملة القوم، كما أنَّ قولك: زيدٌ نعم الرّجل، العائد عليه في المعنى ذكر يخصه من جماعة الرّجال"[174] وأجاز حذف الضّمير إذا أمكن تقديره، وإذا كان ضمير نصب والمبتدأ (كل) [175] ولابن جني كلام يوحي بجواز خلو جملة الخبر من الضّمير العائد إذا كان المبتدأ ضمير الشّأن، وفي ذلك قوله: "ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضَيْغم الأَسَديّ:

إِذَاهُ وَلَمْ يَخْفِي في ابنِ عَمِّي وَإِنْ لَاقَهُ الرّجُلُ الظَّلُوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزّمانية بالابتداء ألا ترى أن هو من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشّأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر فيفسد، أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره[176]... وفيهِ دليل آخر على جواز خلّو الجملة الجارية خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليهِ منها، ألا ترى أن قوله: لم يخفني الرّجل الظلوم ليس فيهِ عائد على هو"[177] غير أنّ الرّابط موجود في هذه الجملة متمثلا في كون جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى، وكفى بذلك رابطًا بينهما.

ونصَّ الجرجاني على ضرورة وجود العائد في جملة الخبر، قال: "وذكرنا أنَّ الجملة الواقعة خبرًا لا بدَّ لها من ذكرٍ عائدٍ إلى المبتدأ"[178] وأجاز حذف الضّمير العائد في جملة الخبر إذا دلَّ عليه دليل، قال: " فكلُّ موضع قام فيه دليل على الرّاجع ونية الحال عليه جاز أن يُحذف"[179] ونصّ الزّمخشري على العائد، وأنه قد يكون معلوما فيستغنى عن ذكره،[180] ونصّ ابن يعيش على ضرورة وجود الضّمير العائد في جملة الخبر لكيلا تكون أجنبية عن

---

(174) ينظر: المحتسب 2: 296

(175) المحتسب 1: 211 وينظر: 1: 236 والخصائص 1: 292 و2: 354 و376

(176) بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشّأن والحديث، ولا يلزم المصير إلى ما رأى، فقد يجوز أن يكون الضمير (هو) راجعا إلى مُحدث عنه في الكلام السابق، وأبدل منه (الرجل الظلوم) وهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده (لم يخفني) أي: أمن. ينظر: الخصائص: حاشية المحقق، 1: 104

(177) الخصائص 1: 104-106

(178) المقتصد، ص293 وينظر: 279 ودلائل الإعجاز، ص30

(179) المقتصد، ص281 وينظر: 282

(180) المفصل، ص44

المبتدأ،[181] وجوَّز إسقاطه إذا أُمن اللبس، مع إشارته إلى أنَّ حذف جملة الخبر بأكملها جائز، فما جاز حذفه كله جاز حذف بعضه،[182] وأشار ابن مالك إلى أن الرّابط هو الضّمير أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة أو الاسم الظاهر،[183] وأشار إلى أنَّ الضّمير قد يحذف مع وجوبه إذا صحَّ الاستغناء عنه لعدم الجهل به، قال: "وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل كقولك:البُرُّ القفيز بدرهمين"[184] ويحذف إذا صحَّ الاستغناء عنه، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا، وإذا كان مفعولا والمبتدأ لفظ (كلّ). [185]

وتابع الرّضيُّ ابنَ مالك في أنواع الرّابط وجواز حذف الضّمير، [186] وتحدث ابن هشام عن روابط جملة الخبر، وجعلها عشرةً : أحدها: الضّمير مذكورا ومحذوفا مقدّرا، والثاني اسم الإشارة، والثالث إعادة المبتدأ بلفظه، والرّابع إعادته بمعناه، والخامس: لفظ يدل على العموم يشمل المبتدأ، والسّادس أن يعطف بفاء السّببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، والسّابع العطف بالواو أجازه، والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، والتاسع (أل) النائبة عن الضّمير، والعاشر كون الجملة هي المبتدأ نفسه في المعنى. [187]

وخلاصة القول: نص سيبويه على ضرورة وجود الضّمير العائد رابطا في جملة الخبر، وتابعه النحاة في ذلك، وزاد الزّجاج اسم الإشارة رابطا لها، وأجاز ابن جني وقوع المظهر مكان المضمر، وزاد ابن هشام في رابط جملة الخبر: إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه، وعموم يشمل المبتدأ، وأن يكون الضّمير في جملة معطوفة بالفاء أو بالواو على جملة الخبر، وشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، و(أل) النائبة عن الضّمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.

---

(181) ينظر: شرح المفصل 1: 88-91

(182) ينظر: شرح المفصل 1: 92

(183) ينظر: شرح الكافية الشّافية 1: 344

(184) ينظر: شرح الكافية الشّافية 1: 344

(185) شرح التسهيل 1: 310 وينظر: شرح الكافية الشّافية 1: 345

(186) شرح الرضي على الكافية 1: 238-240

(187) ينظر: مغني اللبيب ص647-652

وأجاز سيبويه حذف الضّمير العائد المنصوب، وتابعه النحاة في جواز حذف إذا صح الاستغناء عنه وكان الضّمير العائد ضميرًا منصوبا لفظًا أو محلا، ويحذف الضّمير المجرور أيضًا، ولا يحذف المرفوع لأنه عمدة.

6. حذف جملة الخبر

أشار سيبويه (180هـ) إلى حذف جملة الخبر في أسلوب لولا، فمن المعروف أنّ (لولا) الشّرطية تباشر الاسم المرفوع، وقد اختلف في رفعه، فقيل: على الفاعلية، وقيل: على الابتداء، وهو الرّاجح المشهور، واختلف في خبر هذا المبتدأ، والمشهور أنه اسم مفرد، "والظاهر أن الخبر المحذوف عند سيبويه في هذه الحالة جملة كما يُفهم من قوله".[188] قال سيبويه: "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء... وكأن المبني عليه الذي في الإضمار (كان في مكان كذا كذا) فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن (هذا) حذف حين كثر استعمالهم إياه" [189] فسيبويه جعل الكون كونا فعلًيا، وقدّره بـ كان بذلك المكان، وهو الخبر للمبتدأ بعد لولا.

ومن ذلك أيضًا إشارة سيبويه إلى حذف الفعل قبل المصدر، في قوله:م: إنما أنت سيرًا، قال: "وإن شئتنصبتَه على إضمار فعلٍ آخَر، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول: سِير عليه سيراً، وضُرب به ضَربا، كأنك قلت بعد ما قلت: (سِير عليه، وضُرب به) : يَسيرونَ سَيْرا، ويَضربون ضَربا، ويَطلقون انطلاقا، ولكنَّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو: يَضربون ويَطلقون وجرى على قوله: إنَّما أنت سَيْرا سَيْرا" [190] وقال في مثله: "وقد يَدخل في: صوتَ حمار، إنَّما أنت شُرْبَ الإبِلِ، إذا مُثّل بقوله: إنَّما أنت شُرْباً ... فإذا قلتَ: فإذا هو يصوتُ صَوْتَ حِمارٍ، فإنْ شئت نصبتَ على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ، وإن شئت نصبتَ على ما فسَّرنا وكان غير حال، وكأنَّ هذا جوابٌ لقوله: على أَيّ حالٍ؟ وكيفَ؟

(188) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص103

(189) الكتاب 2: 129 وينظر: معالم التفكير في الجملة، 103-104

(190) الكتاب 1: 231

ومِثلُه"[191] فسيبويه قدّر للمصادر السابقة فعلاً ينصبها، وعلى هذا التقدير يكون خبر المبتدأ الجملة الفعلية المحذوفة في كلا المثالين.

وأشار الفرَّاء (207هـ) إلى حذف جملة الخبر بعد (أّما) على إضمار القول استغناء بالمقول، ومن ذلك: "وقوله:(فَأَمَّاالَّذِينَ اسْوَدَّتْوُجُوهُهُمْأَكَفَرْتُمْ)[192] يقال: (أّما) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مضمر، فلمَّا سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى – والله أعلم – فأّما الذين اسودّت وجوههم فيقال: أكفرتم؟ فسقطت الفاء مع (فيقال)، والقول قد يضمر." [193] ففي هذا النص إشارة إلى حذف جملة الخبر في معرض القول استغناء بالمقول.

وقد أشار الأخفش (215هـ) إلى حذف جملة الخبر بعد (أما) على إضمار القول استغناء بالمقول في الموضعين الذين أشار لهما الفرَّاء.[194]

وكذلك الزّجّاج (311هـ) في الموضعين السّابقين،[195] وأشار إلى حذف جملة الخبر في سواهما، قال: "وقوله عزّ وجلّ: (وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ:قُرَّةُ عَيْنٍلِي وَلَكَ)[196] رفع (قرة عين) على إضمار: هو قرة عين لي ولك، وهذا وقف على التمام، ويقبح رفعه على الابتداء، وأن يكون الخبر (لا تقتلوه) فيكون كأنه قد عرف أنه قرة عين له، ويجوز رفعه على الابتداء على بعد" [197]فرفْعُ (قرّة عين) على وجهين الثاني منهما على حذف جملة الخبر.

وأشار ابن السّرّاج (316هـ) إلى أن الإخبار عن أسماء المعنى بالظروف جائز، والخبر في الحقيقة هو في الفعل المحذوف، قال: " وتقول: اليوَم الصّيامُ واليوَم القتالُ، فترفع الصّيام والقتال بالابتداء، واليوم خبر الصّيام والقتال، واليوم منصوب بفعل محذوف كأنك

---

(191) الكتاب 1: 360

(192) سورة آل عمران الآية 106

(193) معاني القرآن للفراء 1: 228–229 ومثلها (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) ينظر: 3: 49

(194) ينظر: معاني القرآن للأخفش ص 211و477 الجملة الاسمية عند الأخفش، ص52

(195) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1: 454 و4: 435

(196) سورة القصص الآية 9 وتمامها (وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ: قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ)

(197) معاني القرآن وإعرابه 4: 133

قلت: الصّيام يستقر اليوم أو يكون اليوم وما أشبه ذلك"[198] فابن السّرّاج أشار إلى أنَّ الظرف معمول لفعل محذوف تقديره: يستقّر، والجملة الفعلية المحذوفة لدلالة الظرف عليها في محل الخبر.

ونصّ الفارسي على حذف جملة الخبر إذا دل عليها دليل، قال:"وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبرًا، فإذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل، وذلك قوله: عزّ وجلَّ: ﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن﴾[199] والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدَّم عليه... ومما حذف خبره من المبتدأ، والخبر جملة قوله:م: زيدٌ ضربت أباه وعمروٌ"[200]فخبر المبتدأ (واللائي لم يحضن) . على رأي الفارسي . محذوف، تقديره (فعدتهن ثلاثة أشهر)، وخبر (زيدٌ) جملة (ضربت أباه)، أما خبر (عمرو) فجملة محذوفة لدلالة الكلام السّابق عليها، غير أنّ ابن هشام قال: إن الخبر المحذوف هاهنا مفرد لا جملة، قال: "وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائي يئسن) الآية أن الأصل: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك"[201] وربما يميل القارئ إلى رأي ابن هشام، ويسأل: لم لا يكون الخبر المحذوف اسما مفردًا؟ ويكون تقديره (كذلك)؟ إذ الأصل في الخبر الاسم المفرد لا الجملة، والأصل في التأويل تقليل المقدَّرات المحذوفة ما أمكن.

وذكر أن الحذف مستساغ إذا طال الكلام بالمبتدأ وصلته، ومن ذلك قوله: "(فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم)[202] أي: فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف اللاحق له في قول من قرأ (الذين اتَّخذوا) بغير الواو، ويجوز أن يكون أضمر الخبر بعد، كما أُضمر بعدُ في قوله: تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[203] إلى قوله: (والبادي) والمعنى فيه: يُنتقَم منهم، أو يُعذبون، ونحو ذلك مما يليق

(198) الأصول 1: 194

(199) سورة الطلاق الآية 65

(200) الإيضاح، ص45-46

(201) المغني، ص 802 و805

(202) سورة آل عمران الآية 106

(203) سورة الحج الآية 25 وتمامها ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ

بهذا المبتدأ، وحسن الحذف في الموضعين جميعا لطول الكلام بالمبتدأ وصلته." [204] فالخبر محذوف في الآيتين لطول الكلام بالمبتدأ وصلته، وقدر الفارسي الخبر في الموضعين جملة فعلية.

وأشار ابن جني إلى حذف الخبر إشارة مجملة، دون أن يخصص الحديث بالخبر الجملة. [205]

وتابع الجرجاني (471 أو 474هـ) الفارسيَّ في حذف جملة الخبر إذا دلَّ عليه دليل، [206]

وكذلك ابن يعيش. [207]

وفصّل ابن مالك(672هـ) القولفي مواضع حذف جملة الخبر أنها قد تُحذف إذا دل عليها دليل، وقد تُحذف في معرض القول استغناء بالمقول [208] وحذفها استغناء بالمفعول فيما رواه الكوفيون في المسألة الزّنبورية، قال ابن مالك: "ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب: حسبت العقرب أشدَّ لسعةً من الزّنبور فإذا هو إياها، أي: فإذا هو يساويها" [209] فالخبر جملة فعلية محذوفة، يدلّ عليها معمول الفعل المحذوف (إياها)، ومن مواضع حذفها أنهاتُحذف استغناء عنها بالحال، قال: "ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدّم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيدٌ قائمًا، والأصل: ثبت قائما، أو عرف قائمًا." [210] فجملة الخبر فعلية محذوفة، فعلها هو العامل في الحال. وأشار الرّضي(686هـ) إلى أن جملة الخبر قد تحذف لقرينة

لِ لنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)

(204) الحجة للقراء السبعة 4: 241 وينظر: 2: 426 و4: 267 –268

(205) ينظر: اللمع، ص30

(206) ينظر: المقتصد، ص283 و284

(207) شرح المفصل 1: 92

(208) شرح التسهيل 1: 325

(209) شرح التسهيل 1: 325

(210) شرح التسهيل 1: 325

لفظية،[211] وأشار ابن هشام إلى حذف جملة الخبر بعد (أمّا) إذا كانت قولا استغناء بالمقول. [212]

وخلاصة القول: أشار سيبويه إلى حذف جملة الخبر في أسلوب لولا، وقال الفرَّاء بحذفها بعد (أما) على إضمار القول استغناء بالمقول وذكر ابن السّرّاج أن الإخبار عن أسماء المعنى بالظروف جائز، والخبر في الحقيقة هو في الفعل المحذوف (يستقّر)، ونصّ الفارسي على حذف الخبر الجملة إذا دل عليها الكلام السّابق عليه. وذكر أن الحذف مستساغ إذا طال الكلام بالمبتدأ وصلته، وفصّل ابن مالك القول في مواضع حذف جملة الخبر أنها قد تُحذف إذادل عليها دليل، وقد تُحذف في معرض القول استغناء بالمقول، واستغناء بالمفعول، واستغناء عنها بالحال.

7. تقديم جملة الخبر على المبتدأ

نقل سيبويه (180هـ) كلاًما عن الخليل يفهم منه إجازته تقديم جملة الخبر على المبتدأ في بعض الأساليب دون الاعتراض عليه،[213] قال: "وقال أيضا يكون (مررتُ به المسكينُ)، على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة:لقيتُ ه عبدُ الله، إذا أراد: عبدُ اللهلقيتُ ه، وهذا في الشّعر كثير"[214] فما نقله سيبويه عن الخليل يوحي بأنّ (المسكين) مبتدأ مؤخر، وخبره جملة (مررت به)، وهي مقدّمة عليه، ويؤيّد هذا الفهم قوله: (يكون على: المسكينُ مررت به) وقوله (لقيته عبدُالله) إذا أراد: عبدُ الله لقيته، وبناءً على هذا تكون كل من جملة (مررت به) و(لقيته) خبرًا للمبتدأ المؤخَّر (المسكين) و(عبدالله)

ولدى المبرّد (285هـ) إشارة إلى أن جملة الخبر تتقدم على المبتدأ في أسلوب المدح والذم، قال: "فأما ما كانمعرفةً بالألف واللام فنحو قولك: نعَم الرّجلُ زيدٌ، وبئسَ الرّجلُ عبدُالله، ونعَم الدارُ دارُك... وأما قولك: الرّجل، والدابة، والدار. فمرتفعات بنعم وبئس؛ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما، وأما قولك: زيدٌ، وما أشبهه فإن رفعه على ضربين: أحدهما...

---

(211) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 351

(212) ينظر: المغني، ص80

(213) ينظر: معالم التفكير في الجملة، ص104

(214) الكتاب 2: 76 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص104

هو زيد، والوجه الآخر: أن تكون أردت بزيد التقديم فأخرته، وكان موضعه أن تقول: زيدٌ نعَم الرّجلُ."[215] فالمبرد نصّ على أنَّ (زيدٌ) مبتدأ، على نية التقديم، على أحد وجهي إعرابه.

ونصّ ابن السّراج (316هـ) على جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ مثلما جاز تقديم الخبر المفرد، قال:"والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها، تقول: أبوه منطلق كان زيد، تريد: كان زيد أبوه منطلق"،[216] ومن ذلك جواز تقدمها في أسلوب المدح والذم.[217]

أما (إنَّ) فلا يتقدّم خبرها على اسمها ولا عليهما، قال ابن السّرّاج: "فكما جاز لك في المبتدأ والخبر، جاز مع (إنَّ) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بـ إن وأخواتها، ولا يجوز أن يُقدَّم خبرها ولا اسمها عليها، ولا يجوز أيضًا أن تفصل بينها وبين اسمها بخبرها، إلا أن يكون ظرفًا"[218]

وأجاز الفارسي (377هـ) تقديم جملة الخبر على المبتدأ، وساق لذلك دليلا، وأما دليله فقول الشّماخ: "وقد يجوز أن تقدّم خبر المبتدأ، فتقول: منطلقٌ زيدٌ، وضربته عمرٌو، تريد: عمرٌو ضربته، ويدلّ على جواز تقديمه قول الشّماخ:[219]

كِلا يَومَي طَوالَةَ وَصْلُ أَروَى ظَنونٌ آنَ مُطَّرَحِ الظنونِ"[220]

فـ (وصل أروى) مبتدأ، و(ظنونٌ) خبره، و(كلا يومي طوالة) ظرف متعلق بالخبر (ظنون)، فلما تقدّم معمول الخبر على المبتدأ جاز أن يتقدّم الخبر، لأنّ تقديم المعمول دليل على جواز تقديم العامل.[221]

---

(215) ينظر: المقتضب 2: 149

(216) الأصول 1: 88

(217) ينظر: الأصول 1: 117

(218) الأصول 1: 231

(219) المعنى في البيت، قيل: إن الشّماخ لقي محبوبته على هذه البئر (طوالة) فلم يسّر بما رآه منها، فأخبر بذلك، فقال: آنَ أنْ أطرح الوصل الظنون، أي: آن أن أسلو. ينظر: شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تح: عيد مصطفى درويش، ط: الهيئة العامة للمطابع الأميرية– القاهرة1985م، ص80، وديوان الشّماخ، شرح أحمد بن أمين الشّنقيطي، ط: مصر 1327هـ، ص90

(220) الإيضاح العضدي، ص52

(221) ينظر: الإيضاح العضدي، حاشية المحقق (3)، ص52

وأجاز الفارسي تقديم جملة خبر كاد على اسمها، كما في قوله: تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)[222] قال الفارسي: "يجوز أن يكون فاعل (كاد) أحدُ ثلاثة أشياء: أحدها: أن يضمر فيه ضمير القصة أو الحديث، وتكون (تزيغ) الخبر... والوجه الثاني في فاعل (كاد) أن يضمِّنه ذكرًا مما تقدّم لمَّا كان النبي(ص) والمهاجرون والأنصار قبيلاً واحدًا وفريقًا، جاز أنْ يُضمر في (كاد) ما دلّ عليه مما تقدَّم ذكره من القبيل والحزب والفريق... والثالث في فاعل (كاد): أن يكون فاعلها القلوب، كأنه: من بعدما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، ولكنه قدّم (تزيغ)"[223] فالفارسي تابع الأخفش في جواز تقديم جملة خبر (كاد) على اسمها، غير أنه سمّى اسم (كاد) فاعلاً، على الرغم من أنه نصَّ على أن جملة (يزيغ) خبر كاد.

وأجاز ابن جني (392هـ) تقديم جملة الخبر على المبتدأ، واستدل بما استدل به أبو علي من قبل، فجواز تقديم معمول الخبر الجملة على المبتدأ دليل على جواز تقديم جملة الخبر على المبتدأ، قال: "ومن ذلك قراءة أُبّي وابن مسعود: (وَبَاطِلاً مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)،[224] قال أبو الفتح: (باطلا) منصوب بـ يعملون، و(ما) زائدة للتوكيد، فكأنه قال: (وباطلا كانوا يعملون) ومن بعدُ ففي القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها"[225] والدليل على جواز تقديم جملة الخبر على المبتدأ هو تقديم معمول الخبر على المبتدأ؛ لأن موضع المعمول موضع على العامل، فلما صح أن يتقدَّم معمول الخبر على المبتدأ صحَّ أن يتقدم الخبر الجملة على المبتدأ.

وتحدث ابن جني عن تقديم خبر (كان) وهو جملة على الاتساع، قال: "ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان) ويكون (يقوم) خبرا مقدّما عليه، فإنْ قيل: ألا تعلم أنّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبرًا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا:

---

(222) سورة التوبة الآية 117

(223) الحجة للقراء السبعة 4: 235-236

(224) سورة هود الآية 16

(225) المحتسب 1: 321

كان يقوم زيد، أنَّ زيدا مرتفع بـ كان، وأنَّ (يقوم) مقدّم عن موضعه، فإذا حذفت (كان) زال الاتّساع، وتأخّر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد زيد"[226]

وأشار الجرجاني (471 أو 474هـ) إلى جواز تقديم الخبر مفردا وجملة، قال: " اعلم أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ، لأنه إذا لم يُعلم ما يُخبر عنه لم يُستفد من الخبر شيءٌ، ويجوز تقديمه على المبتدأ، وتكون النية به التأخير، تقول: منطلقٌ زيدٌ، وضربته عمرٌو، فيكون (ضربته ومنطلق) مقدّمين في اللفظ مؤخرين في النية"[227]

ولم يَرَ الزّمخشري (538هـ) بأسًا في جواز تقديم جملة الخبر، ومن ذلك تقديم جملة خبر ليس على ليس واسمها، استنادا إلى تقدّم معمول الخبر، [228] وتابعه ابن يعيش (643هـ) في جواز ذلك، نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، [229] وأجاز ابن مالك تقديم الخبر الجملة على المبتدأ، وإن كان الخبر جملة فعلية بشرط أن يكون الفاعل فيها ضميرًا بارزًا "نحو: أجادوا الحمسُ،[230] فـ (الحمسُ) مبتدأ، و(أجادوا) خبر مقدم".[231] أما إذا كان المبتدأ مُخبرًا عنه بفعل وفاعله ضمير مستتر فإنه لا يجوز تقديم الخبر.[232] وأجاز ابن هشام تقديم جملة الخبر على المبتدأ ووصفه بأنه قليل.[233]

وخلاصة القول: لدى سيبويه كلامٌ منقول عن الخليل يفهم منه إجازته تقديم جملة الخبر على المبتدأ، في أسلوب القطع، وأشار المبرّد إلى أن جملة الخبر تتقدم على المبتدأ في أسلوب المدح والذم، ونصّ ابن السّرّاج نصًّا صريحًا على جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ مثلما جاز تقديم الخبر المفرد، أما (إنَّ) فلا يتقدّم خبرها على اسمها ولا عليهما، وأجاز الفارسي تقديم جملة الخبر على المبتدأ، وتابعه ابن جني، وتحدث عن تقديم خبر

---

(226) الخصائص 1: 274

(227) المقتصد، ص302

(228) الكشاف 2: 362

(229) شرح المفصل 1: 92

(230) الحُمْسُ: هم قريش لأنهم كانوا يتشددون في دينهم وشجاعتهم فلا يطاقون. ينظر: لسان العرب مادة حمس.

(231) شرح الكافية الشّافية 1: 366– 367 وينظر: شرح التسهيل 1: 298

(232) شرح الكافية الشّافية 1: 366 وينظر: شرح التسهيل 1: 298

(233) ينظر: مغني اللبيب ص158

(كان) وهو جملة على الاتساع، وكذلك الجرجاني، والزّمخشري وابن يعيش، وضبط ابن مالك تقديم جملة الخبر على المبتدأ، إذا كان الخبر جملة فعلية الفاعل فيها ضمير بارز، أما إذا كان المبتدأ مُخبرًا عنه بفعل وفاعله ضمير مستتر فإنه لا يجوز تقديم الخبر، ووصف ابن هشام تقديم جملة الخبر على المبتدأ بأنه قليل.

8. الخبر جملة والمبتدأ محذوف:

أشار سيبويه (180هـ) إلى حذف المبتدأ والخبر جملة فعلية في حديثه عن جواب الشّرط، فإذا ارتفع الفعل المضارع في جواب الشّرط الجازم، واقترن بالفاء من غير داعي اقتران، فإن جملة الفعل المضارع خبر لمبتدأ محذوف، قال سيبويه: "وقال: إن تأتني فأكرُمك، أي فأنا أكرمك، فلا بدّ من رفع فأكرمك إذا سكتّ عليه، لأنّه جواب، وإنّما ارتفع لأنه مبنّي على مبتدأ"[234] فجملة جواب الشّرط هي الجملة الاسمية، أما جملة (أكرمك) فخبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا)، وقد نص سيبويه على خبريتها (وإنّما ارتفع لأنه مبنّي على مبتدأ).

وأشار الأخفش (215هـ) إلى مثل ما ورد عند سيبويه في النص السّابق، قال: "وقال تبارك وتعالى (وَمَنْ عَادَفَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ)[235] فهذا لا يكون إلا رفعا لأنه الجواب الذي لا يستغنى عنه. والفاء إذا كانت جواب المجازاة كان ما بعدها أبدا مبتدأ وتلك فاء الابتداء، لا فاء العطف." [236]

وكذلك قال المبرد (285هـ) بجملة الخبر لمبتدأ محذوف في حديثه عن جواب الشّرط، فإذا ارتفع الفعل المضارع في جواب الشّرط الجازم، دون الاقتران بالفاء فإن جملة الفعل المضارع خبر لمبتدأ محذوف، قال: "ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يَجزْ في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء... فمن ذلك قول زهير:[237]

---

(234) الكتاب 3: 63

(235) سورة المائدة الآية 95

(236) معاني القرآن للأخفش، ص61-62

(237) يقول هذا لهرم بن سنان المري، والخليل المحتاج. أي: إذا سأله سائل لم يعتلَّ بغيبة المال ولا حرَّمه على سائليه. ينظر: شرح الشّواهد في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق 1: 436 والديوان، ص153

وإنْ أتاه خَليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقوله (يقولُ) على إرادة الفاء على ما ذكرت لك".[238] وكأن ابن السّرّاج (316هـ) وافق المبرد فيما شابه البيت السّابق،[239] أما تفسير سيبويه لرفع (يقول) في هذا البيت، فعلى أن الفعل مؤخّر من تقديم، وتقديره: يقولُ إن أتاه خليل.[240]

وتحدث الفارسي (377هـ) عن الجملة الخبرية لمبتدأ محذوف، في معرض حديثه عن العطف على جواب الشّرط الجازم، قال في قوله: تعالى: (فيغفرُ لمن يشاء، ويعذبُ من يشاء)[241] :"فمن قطعه من الأول، قطعه منه على أحد وجهين: إما أن يجعل الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف، فيرتفع الفعل لوقوعه موقع خبر المبتدأ، وإما أن يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها"[242] فقراءة الرّفع على قطع الفعل، والقطع على أحد وجهين: أحدهما . وهو الذي يعنينا . أن يكون الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف.

وأشار ابن جني (392هـ) إلى أنّ المبتدأ قد يحذف وخبره جملة، وذلك في مواضع منها: مباشرة لام الابتداء للفعل المضارع. كقراءة (فلأقسم) بغير الألف، قال: "ومن ذلك قراءة الحسن والثقفي: (فلأقسُم)[243] بغير ألف قال أبو الفتح: هذا فعل الحال، وهناك مبتدأ محذوف، أي: لأنا أقسم."[244] فاللام لام الابتداء، والمبتدأ محذوف تقديره (أنا) والجملة الفعلية خبر للمبتدأ المحذوف.

ومنها عطف الفعل المضارع المرفوع على فعل الشّرط الجازم، قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: (ثمَّ يُدرِكُهُ الموت)[245] برفع الكاف..، قال أبو الفتح: ظاهر هذا

---

(238) المقتضب 2: 69-70

(239) الأصول في النحو 2: 192-194

(240) الكتاب 3: 66-67

(241) سورة البقرة الآية 284 وتمامها (لله ما في السَّمَاوات وما في الأرض وإنْ تُبْدُوا ما في أنفُسكُم أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم به الله فيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ والله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وفيها قراءات: فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فيغفرْ لمن يشاء، ويعذبْ من يشاءْ) جزما، وقرأ ابن عامر وعاصم: (فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء) رفعًا. الحجة 2: 463

(242) الحجة للقراء السبعة 2: 465 وينظر: 6: 130

(243) سورة الواقعة الآية 75 وهي في رواية حفص (فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)

(244) المحتسب 2: 309 وينظر: 341

(245) سورة النساء الآية 100 وتمامها (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا)

الأمر أنَّ (يدركه) رفع على أنه خبر ابتداء محذوف، أي ثم هو يدركه الموت، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فكأنه عطف جملة على جملة"[246] لقد أحوجت نظرية العامل إلى هذه التقديرات، فحق الفعل (يدركه) الجزم، عطفا على فعلالشّرط، لكنَّ لقراءة الرّفع وجهً ا، ووجهها أن تكون الجملة خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة الشّرط، وجوّز العطفَ لدى ابن جني الشّبهُ بين الشّرط والابتداء، ووجه الشّبه بينهما أن الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، كحرف الجزاء الذي يجزم الشّرط، وحرف الجزاء وفعله يجزمان الجواب.[247]

ومنها اقتران الفعل المضارع الواقع في جواب الشّرط الجازم بالفاء وهو غير واجب الاقتران بالفاء، [248] كما وجدنا عند سيبويه.

وقد يحوج سداد المعنى إلى القول بجملة الخبر لمبتدأ محذوف، كما في القراءة القرآنية التالية، قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة جعفر بن محمد: (وأَرسلْناه إلَى مِئَةِ أَلْفٍ وَيزِيدُونَ) [249] هكذا هي، ليس فيها (أو)[250] قال أبو الفتح: في هذه الآية إعراب حسن، وصنعة صالحة، وذلك أن يقال: هل لقوله (ويزيدون) موضع من الإعراب، أو هو مرفوع اللفظ

(وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)

(246) المحتسب 1: 195

(247) ما عبَّر عنه ابن جني مذهب من المذاهب في رفع المبتدأ والخبر، فالأول أن رافع المبتدأ والخبر تجردهما للإسناد، والثاني أن الابتداء رافع المبتدأ، والمبتدأ رافع الخبر، و المذهب الثالث أن المبتدأ والخبر ترافعا، كجزم جواب الشّرط بالأداة وفعل الشّرط معًا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط: هجر. 1: 267 و271 ويبدو أن ابن جني في هذه المسألة على رأي من قال بالعامل المركب في رفع الخبر وجزم جواب الشّرط.

(248) المحتسب 2: 357

(249) سورة الصافات الآية 147

(250) وفي القراءة التي فيها (أو) أقول للنحاة فقد "قال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها أقوال قيل للإبهام وقيل للتخيير أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مئة ألف أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشّجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك مصروفا إلى الرائي، ذكره ابن جني، وهذه الأقوال غير القول بأنها بمعنى الواو مقولة في (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب) (فهي كالحجارة أو أشد قسوة) المغني، ص 91-92

لوقوعه موقع الاسم حسب، كقولك مبتدئًا: يزيدون؟ الجواب أنَّ له موضعًا من الإعراب، وهو الرّفع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهم يزيدون على المئة، والواو لعطف جملة على جملة."[251] فجملة يزيدون خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم يزيدون.

وتحدّث الزّمخشري (538هـ) عن حذف المبتدأ والخبر جملة في مواضع لا تستقيم عامليا إلا بتقدير ابتداءٍ محذوف، كأنْ يأتي الفعل مرفوعا، وموضعه موضع جزم، فتكون الجملة خبرا للمبتدأ المحذوف، ويكون الجزم لمحل الجملة الاسمية،[252] وجملة الفعل المضارع بعد لام الابتداء كذلك. "وقرئ (لأقسم)"[253]

وخلاصة القول: أشار سيبويه إلى حذف المبتدأ، والخبُر جملة فعلية، في حديثه عن جواب الشّرط، إذا اقترن الفعل المضارع في جواب الشّرط الجازم، بالفاء من غير داعي اقتران، وتابعه الأخفش، وقال المبرد بجملة الخبر لمبتدأ محذوف عند رفع الفعل المضارع في جواب الشّرط الجازم وعدم الاقتران بالفاء، ووافقه ابن السّرّاج، وتحدث الفارسي عن الجملة الخبرية لمبتدأ محذوف، في عطف المرفوع على المجزوم، وأشار ابن جني إلى أنّ المبتدأ قد يحذف وخبره جملة في مواضع منها: في مباشرة لام الابتداء للفعل المضارع، وفي عطف الفعل المضارع المرفوع على فعل الشّرط الجازم، وفي اقتران الفعل المضارع الواقع في جواب الشّرط الجازم بالفاء وهو غير واجب الاقتران بالفاء، وفي مواضع دلالية يحوج فيها سداد المعنى إلى القول بجملة الخبر لمبتدأ محذوف، وتابعه الزّمخشري في قوله:.

9. الجملة الكبرى والصّغرى

سبق القول إنَّ سيبويه (180هـ) أورد الخبر جملة، وهذا يعني أنَّ في كتابه إشارةً إلى ما اصطلح عليه النحاة المتأخرون على أنه جملة كبرى وجملة صغرى، أقصد إلى ذلك أم لم يقصد، فسيبويه مثّل للخبر أو ما أصله خبر بجملة فعلية، وجملة اسمية، قال في معرض حديثه عن الاستفهام بـ (هل):"هل زيد أنا ضاربه؟" [254] فالمثال الذي ساقه سيبويه في النص السّابق تمثيل لجملة اسمية كبرى ذات وجه واحد، كما استقر في اصطلاح النحاة فيما بعد.

---

(251) المحتسب 2: 226

(252) ينظر: الكشاف 1: 344

(253) الكشاف 4: 660

(254) الكتاب 1: 101

ومثّل بالجملة الاسمية التي خبرها جملة اسمية والخبر فيها جملة فعلية عندما تحدّث عن الاستفهام بالهمزة. إذ قال: "تقول: أأنت عبدُ اللهضربتُه، تجريه هاهنا مجرى: أنا زيدٌ ضربته، لأن الذي يلي حرف الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا، وليس قبله حرف استفهام، ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أولى."[255] فالجملة التي مثّل بها سيبويه في النص السّابق جملة اسمية، خبرها جملة اسمية كبرى باعتبار ما بعدها، وصغرى باعتبار ما قبلها، كما استقر على ذلك اصطلاح النحاة فيما بعد.

ونجد لدى المبرد (285هـ) تمثيلا لما سمِّي فيما بعد (الجملة الكبرى والجملة الصّغرى) دون المصطلح، وذلك عند حديثه عن الخبر الجملة، إذ يأتي في الكلام مبتدأ وبعده مبتدأ وبعده مبتدأ وخبر، فتكون الجملة الأخيرة المكونة من مبتدأ وخبر خبرًا للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره الجملة خبر للمبتدأ الأول، وبهذا الفهم للجملة والوعي لمحلية كلٍّ منها، تكون هذه الإشارة إشارة إلى الجملة الكبرى والجملة الصّغرى، ومن ذلك قوله: "فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب، فالجارية ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله" [256]

وتحدث المبرد عن خبر الأحرف المشبهة بالفعل حينما يقع جملة فعلها ناقص، فيكون تمثيله لجملة كبرى ذات وجهين.[257]

وتعرّض الزّجاج (311هـ) لجملة خبرية اسمية وقعت خبرًا لمبتدأ في قوله: تعالى: "(يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَاوَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) [258] هم الأولى مرفوعة بالابتداء، وهم الثانية ابتداء ثان، وغافلون خبر (هم) الثانية، والجملة الثانية خبر هم الأولى" [259] فـ هم الأولى مبتدأ، خبره جملة (هم غافلون) المكونة من مبتدأ وخبر، ويلفت الانتباه قول الزّجاج (الجملة الثانية) لأنه يعني أنَّ في قوله: تعالى (وهم عن الآخرة هم غافلون) جملتين، إذ تبدأ الأولى بالمبتدأ الأول، وتبدأ الثانية بالمبتدأ الثاني، وتنتهي الجملتان بنهاية الجملة الثانية، فالجملة الأولى هي الجملة الكبرى والجملة الثانية هي الجملة الصّغرى.

---

(255) الكتاب 1: 104

(256) المقتضب 4: 156

(257) المقتضب 4: 116

(258) سورة الروم الآية 7

(259) معاني القرآن وإعرابه 4: 178

ومثّل ابن السّرّاج (316هـ) للجملة الكبرى والجملة الصّغرى بدون المصطلح عند حديثه عن الخبر الجملة،[260] وكذلك الفارسي،[261] أمّا ابن جني فقد عبَّر عن الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، حينما تحدّث عن عطف جملة على جملة في قوله: تعالى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ)، قال:"وقرأ أبو السّمَّال: (والسّماء رفعها)[262] رفع، قال أبو الفتح: الرّفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله: تعالى: (والنجُم والشّجر يسجدان) فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله: تعالى: (والسّماء رفعها) جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله:[263] (والنجم والشّجر يسجدان) "[264] فـ السّماء بقراءة الرّفع مبتدأ مرفوع، والجملة معطوفة على الجملة الكبيرة، إذ في الآية السّابقة (والنجم والشّجر يسجدان) جملتان: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل وقعت موقع الخبر، فالجملة الكبيرة كبيرة لأن فيها جملة صغيرة، وهذا يساوي في اصطلاح النحاة الجملة الكبرى.

واستخدم الزّمخشري (538هـ) مصطلح ذات وجهين في حديثه عن عطف الجمل، قال: "فأما إذا قلت: زيدًا لقيت أخاه وعمرا مررت به، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين: فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك: لقيت زيدًا وأما عمرٌو فقد مررت به، ولقيت زيدًا، وإذا عبد الله يضربه عمرو"[265] واللافت للانتباه في نصّ الزّمخشري استخدامه لمصطلح (ذات وجهين) لكن التأمل في السّياق ينفي أن يكون الزّمخشري قد استخدمه بالدلالة الاصطلاحية التي تواضع عليها النحاة اللاحقون، ويغلب الظنّ أن مراده بذات وجهين: أن الجملة بدأت باسم يجوز فيه وجهان هما الرّفع على الابتداء والنصب على الاشتغال، وبمعنى آخر: يجوز أن تكون جملة اسمية، ويجوز أن تكون فعلية، ولعل الدليل على ذلك قول شارحه ابن يعيش، قال: "اعلم أن هذا الضّرب يتجاذبه الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، فإذا قلت: زيدًا ضربته، فإنه يجوز في (زيد) وما

(260) الأصول 1: 65

(261) الإيضاح العضدي، ص 43

(262) سورة الرحمن الآية 7وتمامها (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ)

(263) سورة الرحمن الآية 6 وتمامها (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)

(264) المحتسب 2: 302

(265) المفصل، ص76

كان مثله أبدًا وجهان: الرّفع والنصب، فالرّفع بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء، ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإذا حذفت الهاء وأنت تريدها، فقلت: زيدٌ ضربت جاز عند البصريين على ضعف، لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق"[266]

وتحدّث ابن مالك (672هـ) عمّا أُطلِق عليه (الجملة الكبرى)،[267] دون استخدامه المصطلح، على أنّه قدّم شرحًا وافيًا للجملة ذات الوجهين في حديثه عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل، قال: "فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت: ذات وجهين. لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية. ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعمولة فعلية." [268]

وتحدّث الرّضي (686هـ) عن الجملة الكبرى والجملة الصّغرى في معرض حديثه عن عطف الجمل، في مثل قوله:م: زيدٌ قامَ وعمرًاأكرمتُ ه، قال:" قال ابن الحاجب: ويستوي الأمران في مثل: زيد قام وعمرا أكرمته قال الرّضيّ: يعني يستوي الرّفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها، وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية، التي هي الكبرى، فيختار الرّفع مع جواز النصب، ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه في كونهما اسميتين، وأن يكون عطفا على الفعلية التي هي الصّغرى فيختار النصب مع جواز الرّفع ليتناسبا في كونهما فعليتين" [269] فالجملة الكبرى على – حدّ تعبير الرّضي – هي الجملة الاسمية (زيدٌ قام) و(عمرٌو أكرمته) بالرّفع، لأنّ كلتا الجملتين فيها جملةٌ صغرى هي الجملة الفعلية (قام) و(أكرمته)، وقسم ابن هشام الجملة حسب البنية التركيبية إلى كبرى وصغرى. [270]

---

(266) شرح المفصل 2: 30

(267) شرح التسهيل 1: 327 – 328

(268) شرح الكافية الشّافية 2: 621

(269) شرح الرضي على الكافية 1: 465

(270) ينظر: مغني اللبيب ص497

النتائج

1. الجملة الخبرية ومحلها

قال سيبويه إجرائيا بالجملة الخبرية وبمحلها الإعرابي، وتبعه في ذلك النحاة الفراء والأخفش والمبرّد، والزجاج، ونصّ ابن السّرّاج على أن الجمل نوعان: جمل لا محل لها، وجمل لها محل، وجعل جملة الخبر علماً على الجمل التي لها محل، ونصَّ على أن محلها الرفع، وبهذا الشكل تكون الجملة الخبرية أخذت ملمح الاكتمال بدءًا من ابن السّرّاج مروراً بالفارسي وابن جني والجرجاني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي وانتهاء بابن هشام.

2. أنماط الجملة الخبرية

ورد الخبر جملة عند سيبويه على ثلاثة أنماط: اسمية وفعلية وشرطية، والأنماط الثلاثة لدى المبرد، ولديه ما يُشعر بقوله بالجملة الظرفية، وذهب ابن السّرّاج إلى أن الظرف والمجرور قسمٌ برأسه، وليسا من قبيل المفرد، وليسا من قبيل الجملة، أمَّا الفارسي فقد جعل الجملة الخبرية أربعة أضرب (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية) وجعلها ابن جني ضربين فعلية واسمية، وتابع الجرجاني الفارسي في جعله الخبر أربعة أضرب، وكذلك الزمخشري، أما ابن يعيش فقد أرجع هذه القسمة إلى فعلية واسمية، وكذلك ابن مالك، والرضي، وجعلها ابن هشام ثلاثة أنواع: اسمية وفعلية وظرفية.

3. جملة الخبر خبرية وإنشائية

يذهب أغلب النحاة إلى أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرية، غير أن سيبويه أوردها جملة إنشائية، وكذلك المبرد والزّجاج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن يعيش والرضي وابن هشام.

وأجاز ابن السّرّاج أن يكون الخبر جملة إنشائية توسعا، ونسب إليه أنه يجعلها محكية بقول محذوف، أما ابن مالك فلم يشترط فيها أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب، لأن الجملة نائبة عن المفرد في الإخبار، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب.

4. دخول الفاء في جملة الخبر

لدى سيبويه ما يُفهم منه قوله: بدخول الفاء في جملة الخبر، إذا كان المبتدأ مسبوقا بـ (أمَّا)، أو كان المبتدأ اسما موصولا دالا على العموم، وأشار الفرّاء إلى أن دخول الفاء في جملة

الخبر إذا كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة جائز، ودخولها بعد (أمَّا) واجب، أما دخول الفاء على الخبر عند الأخفش فأغلب النحاة نسب إليه قوله: بجواز دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً، غير أن البحث أثبت أنه على مذهب سيبويه في ذلك، وكذلك المبرد، والزّجاج، وزاد الزجاج أنها تدخل في خبر (إنَّ) بعد الاسم الموصول ولا تدخل في خبر ليت، ودخولها في الخبر بعد (أما) واجب، فإن حذفت فعلى تقدير قول محذوف، وكذلك ابن السّراج تدخل في خبر الموصول، وخبر النكرة، وفي خبر(كل) لما فيها من معنى الشرط، لذا وجب أن توصل أو توصف بالفعل الذي يشابه الشرط في دلالته على المستقبل، وزاد أنها لا تدخل في خبر (ليت ولعلّ وكأنّ)، وبهذا الشكل يكون القول بدخول الفاء في الخبر قد وصل إلى مرحلة النضج.

واشترط الجرجاني لدخولها في خبر الموصول شريطتين: أن يكون موصولا بالفعل أو الظرف، والثانية أن يكون الموصول شائعًا غير مخصوص، ومنع الزمخشري دخولها في خبر ليت وخبر لعل، وزاد ابن يعيش دخولها في خبر (كأنَّ)، وكذلك ابن مالك والرضي وابن هشام.

5. الرابط وحذفه

أشار سيبويه إلى ضرورة وجود الرابط في الخبر، وجعله الضمير وسماه الذكر، وتابعه في ذلك الفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السّراج والفارسي وابن جني والجرجاني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي وابن هشام.

وأجاز سيبويه حذف الضمير العائد إذا كان ضمير نصب على ضعف، وأجازه الفراء، وابن جني، وابن مالك، والرضي

وأجاز الأخفش حذف الضمير المجرور، وأجاز ابن السّرّاج حذف الضمير المجرور بـ من، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وابن هشام.

وجعل سيبويه الاسم الظاهر يقوم مقام الضمير رابطًا، وكذلك ابن جني، وابن مالك، والرضي، وابن هشام

وجعل الزجاج اسم الإشارة رابطًا، وكذلك ابن مالك، والرضي، وابن هشام.

وجعل الفارسي جملة الخبر عندما تكون هي المبتدأ في المعنى رابطًا، وكذلك ابن جني، وابن هشام.

وزاد ابن هشام أن يدل المبتدأ على العموم، وأن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، أو أن يعطف بالواو، أو أن يكون شرطا يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، و(أل) النائبة عن الضمير.

6. حذف جملة الخبر

أشار سيبويه إلى حذف جملة الخبر بعد لولا، والفراء والأخفش والزجاج والفارسي بعد (أما)، وابن السّواج في موضع الإخبار بشبه الجملة لأن الإخبار بالفعل المحذوف، والفارسي وابن مالك والرضي لقرينة لفظية.

7. تقديم جملة الخبر

لدى سيبويه ما يُفهم منه إجازته تقديم جملة الخبر، ولدى المبرد بنص صريح، وكذلك ابن السّواج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام ووصفه بأنه قليل.

8. حذف المبتدأ والخبر جملة

قال سيبويه بهذا الحذف في معرض جواب الشرط المقترن بالفاء من غير داعٍ، وكذلك الأخفش، والمبرد، وابن السّواج، والفارسي، وابن جني، والزمخشري.

وقال ابن جني بحذفه في مواضع يوجّه إليه المعنى، وكذلك الزمخشري.

9. الجملة الصغرى والكبرى

ورد تمثيل لهاتين الجملتين لدى سيبويه، وكذلك لدى المبرد، والزجاج وابن السّرّاج والفارسي، وعبّر ابن جني عن الجملة الكبرى بالكبيرة، واستخدم الزمخشري مصطلح ذات وجهين، وابن مالك واستخدم (جملة كبرى)، واستخدم الرضي (جملة صغرى وكبرى)، وأفرد لهما ابن هشام قسمًا خاصًا بهما.

المصادر والمراجع

القرآن.

ابن يعيش النحوي، عبدالإله نبهان، ط1 منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997م

ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، ط1: مكتبة الخانجي القاهرة 1998م

الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، ط2: مكتبة الخانجي، مصر 1979م

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ط5: دار الجيل – بيروت 1979م
الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط1: بيروت 1985م
الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق حسن شاذلي، ط1: دار التأليف، مصر 1969م.
الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط، د. شعبان صلاح، ط1: دار غريب القاهرة 2006م
الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة ، ط3: دار الكتاب العربي، القاهرة، 1989م
الجمل في النحو، عبدالقاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، ط: دمشق 1972م
الجملة النحوية نشأة وإعرابا– عبدالفتاح الدجني ط1: الكويت 1987م
الحجة للقراء السبعة، الفارسي، تح: بدر قهوجي وجويجاني، ط1: دار المأمون دمشق1984م
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي 1997م.
الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب – بيروت
الدر المصون، للسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم، دمشق 1406هـ
دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني،قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، ط: الخانجي مصر.
دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني تح: محمد التنجي، ط1: دار الكتاب العربي – بيروت 1995م
ديوان الشّماخ، شرح أحمد بن أمين الشّنقيطي، ط: مصر 1327هـ
سر صناعة الإعراب ابن جني، تح: د.حسن هنداوي، ط1: دار القلم – دمشق 1985م
سنن أبي داود، تعليق الألباني، ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت، وزارة الأوقاف المصرية وجمعية المكنز الإسلامي.
شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط: هجر.
شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قاريونس، بنغازي1996م
شرح الشافية الكافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1: جامعة أم القرى.
شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تح: عيد مصطفى درويش، ط: الهيئة العامة للمطابع الأميرية– القاهرة1985م
شرح المفصل، ابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية مصر
في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط1: الكتبة العصرية، بيروت 1964م
الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، ط1: دار الجيل بيروت.
الكتاب، سيبويه، ط1: بولاق– مصر.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تح: عبد الرزاق المهدي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت

لسان العرب، ابن منظور ط: دار صادر بيروت.
اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت 1972م
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تح: علي النجدي ناصف وزميليه، ط: القاهرة 1994م
مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط1: بيروت 1988م
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، الفارسي، تح: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، ط: العاني– بغداد.
معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، د. محمد عبدو فلفل، ط1: دار العصماء– دمشق2009م
معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ط3: بيروت عالم الكتب1983م
معاني القرآن، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، تح: فائز فارس، ط2: الكويت 1981م
معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: د.عبدالجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب–بيروت1989م
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وزميله ط2: دار الفكر.
المفصل، الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، ط1: مكتبة الهلال. بيروت 1993م
المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان– ط: دار الرشيد– العراق 1982م
المقتضب، المبرد تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب، بيروت
مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م
نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط2: دار الاعتصام
همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1: دار الكتب العلمية بيروت 1998م.